

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muhend Ulhağ - Tubirett -

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



جامعة البويرة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محمد أولحاج

- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تحت عنوان:

التهرب الضريبي واثاره على الخزينة العمومية

دراسة حالة الخزينة العمومية لولاية البويرة

تحت إشراف الأستاذ:

د/ هاني محمد

من إعداد الطالب:

طوبال رمزي

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. ضيف أحمد	جامعة البويرة	رئيسا
د. هاني محمد	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. قاري عبد الرحمان	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخطّ الحروف...

لكي يجمعها في كلمات.. ولكن عبثا يحاول تجميعها في سطور....

سطور كثيرة تمرّ في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف...

إلا القليل من الذكريات والصّور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا....

فوجب علينا شكرهم تقديرا و عرفانا على ما قدموه..

فالشكر لله أوّلا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه..

يقول الله تعالى على لسان سيدنا سليمان عليه السلام: "وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك

التي أنعمت علي، وعلى والدي، وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك

الصالحين " .

كما لا يسعنا في هذا المقام المعرفي سوى تقديم الشكر والعرفان إلى كل من أمد لنا يد العون من

قريب أو من بعيد .

شكرا جزيلا إلى أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم من أجل تبليغ

هذه الرسالة

شكرا إلى كل من أعاننا بورقة أو بقلم أو حتى معنويا

شكرا جزيلا للأستاذ هاني محمد على موافقته للإشراف على هذا العمل وعلى مجهوداته

وسهره على سير هذا العمل خطوة خطوة حتى رأى النور

الاهداء

إلى الرجل العصامي المكافح الشريف الذي يلمح نور الجنة بين وجنتيه إلى الذي زودني
بالأخلاق الفاضلة إلى الذي دعمني طيلة المشوار دون كلل أو ملل.

إليك ابي الغالي.... لقد أدت الرسالة وصنت الأمانة جزاك الله خير المنال.

إلى بسمة العمر وطيب الجنان إلى الحبيبة الأولى إلى قلبي إليك يا ينبوع الحنان أنت وحدك
امي الغالية.

إلى إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه

إلى المؤسسة المستقبلية إلى أشخاص الذين زودونا بالمعلومات لإتمام هذا البحث.

إلى كل من ذكرهم قلبي وسقطوا سهوا من قلبي .



ملخص الدراسة

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التهرب الضريبي على الخزينة العمومية لولاية البويرة. ولتحقيق هذا الهدف، تم تناول الإطار النظري، الذي يشمل أهم المفاهيم المتعلقة بالضريبة والتهرب الضريبي. فالتهرب الضريبي يؤدي إلى انحراف التوزيع العادل للعبء الضريبي، حيث يتحمل المواطنون ذو الدخل المنخفض نسبة أكبر من الضرائب مقارنة بالأثرياء الذين يتمتعون بفرص أكبر للتهرب. كما يؤثر التهرب الضريبي سلباً على سلامة الاقتصاد بشكل عام، حيث ينخفض مستوى الثقة في النظام الضريبي ويزداد التشدد في فرض الضرائب، مما يؤثر سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وللحد من التهرب الضريبي، يستلزم استخدام آليات متعددة مثل تشديد القوانين الضريبية، تطوير نظم الرصد والرقابة، تشجيع الامتثال الضريبي، وفرض قوانين صارمة. أما الجانب التطبيقي، فيتضمن دراسة تحليلية حول هذا الموضوع، مع التركيز على تأثير التهرب الضريبي على الخزينة العمومية لولاية البويرة كنموذج.

Résumé :

Cette recherche vise à étudier l'impact de l'évasion fiscale sur le trésor public de la wilaya de Bouira. Pour atteindre cet objectif, nous avons abordé le cadre théorique, qui comprend les concepts clés liés à l'impôt et à l'évasion fiscale. L'évasion fiscale conduit à une déviation de la répartition équitable de la charge fiscale, où les citoyens à faible revenu supportent une part plus importante des impôts par rapport aux riches qui ont plus d'opportunités d'évasion. De plus, l'évasion fiscale affecte négativement la santé économique générale, en réduisant la confiance dans le système fiscal et en augmentant la rigueur de la fiscalité, ce qui a des répercussions négatives sur l'investissement et la croissance économique.

Pour limiter l'évasion fiscale, il est nécessaire d'utiliser divers mécanismes tels que le renforcement des lois fiscales, le développement des systèmes de surveillance et de contrôle, l'encouragement de la conformité fiscale, et l'imposition de lois strictes. La partie appliquée comprend une étude analytique sur ce sujet, en se concentrant sur l'impact de l'évasion fiscale sur le trésor public de la wilaya de Bouira comme modèle.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	البسمة
III	تشكرات
IV	الاهداء
V	الملخص
VII	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
أ	المقدمة
الفصل الأول: مدخل الى التهرب الضريبي	
7	تمهيد
8	المبحث الاول: مفهوم الضريبة
8	المطلب الاول: تعريف الضريبة وخصائصها
13	المطلب الثاني: مبادئ واسس الضريبة
15	المطلب الثالث: انواع واهداف الضريبة
19	المبحث الثاني: التهرب الضريبي
19	المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي
21	المطلب الثاني: أنواع التهرب الضريبي
23	المطلب الثالث: مراحل التهرب الضريبي واسبابه
26	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني : أثر التهرب الضريبي واليات مكافحته	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: أثر التهرب الضريبي على الخزينة العمومية

29	المطلب الأول: أثار المالي لتهرب الضريبي
30	المطلب الثاني: أثار الاقتصادي لتهرب الضريبي
31	المطلب الثالث: اثار الاجتماعي لتهرب الضريبي
32	المبحث الثاني: أليات مكافحة التهرب الضريبي
32	المطلب الأول: وسائل الوقائية لمكافحة التهرب الضريبي
34	المطلب الثاني: وسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي
36	المطلب الثالث: وسائل العقابية لمكافحة التهرب الضريبي
41	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة حالة للخزينة العمومية لولاية البويرة	
43	تمهيد
43	المبحث الأول: تقديم خزينة لولاية البويرة
43	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن خزينة ولاية البويرة
44	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية البويرة
53	المطلب الثالث: مهام خزينة ولاية البويرة
54	المبحث الثاني: واقع التهرب الضريبي في ولاية البويرة
54	المطلب الأول: اسباب التهرب الضريبي وطرق التمويل في ولاية البويرة
60	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتهرب الضريبي في مديرية الضرائب لولاية البويرة
62	المطلب الثالث: اليات للحد من التهرب الضريبي التي تستعملها خزينة لولاية البويرة
66	خلاصة الفصل الثالث
68	الخاتمة
71	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
61	عدد الشكاوى حسب طبيعة المخالفة	03-01
61	عدد الشكاوى حسب نوع النشاط	03-02

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
12	خصائص الضريبة	01-01
52	الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية البويرة	03-01

مقدمة

توطئة:

تعتبر الضرائب أحد مصادر الإيرادات العامة وأداة مهمة للسياسة المالية. تعتمد صياغة السياسة المالية للدولة على أهداف دورية، وبعد تطور المفهوم الوظيفي توسعت أهدافه لتشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتأتي الدولة الحديثة في مقدمة هذه الأهداف، حيث تحقق وتسرع التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم ربط التنمية وإعادة توزيع الدخل وتحفيز الادخار والاستثمار وفقاً لأولويات التنمية.

مفهوم الضرائب والحقوق المدنية والصالح العام أينما وجد في التاريخ السياسي الحديث، فالمؤسسات الديمقراطية التي تحترم الإنسان والقوانين، والضرائب موجودة لخدمة حقوق الأفراد وواجباتهم والمجتمع. لقد تطور مفهوم الضرائب مع تطور المجتمع وتعددت بنياته الاقتصادية والاجتماعية. ومن الناحية السياسية، أصبحت الضرائب واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها البلدان لسد الفجوات المالية. الموارد المحلية واحتياجات المواطن.

ومن أجل تحقيق إستراتيجية مثالية في تحصيل ضرائب بشكل عام، تحتاج البلاد إلى نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والمهنية ويتمتع بأنظمة وإجراءات سليمة، وشفافية ودقة البيانات المعتمدة أثناء عملية فرض الرسوم. لعرض النتائج وتقييم نطاق مدى نجاح أو فشل السياسات الضريبية ومدى توافقها مع احتياجات التخطيط التنموي وقدرات دافعي الضرائب، يجب معالجة مفردات قانون الضرائب وتكييف الوكالات والبرامج مع توسع النطاق والنوع. يؤدي فرض الضرائب إلى ظاهرة خطيرة تسمى التهرب الضريبي.

وبشكل عام، يشير التهرب الضريبي إلى فشل دافعي الضرائب في دفع الضرائب المستحقة عليهم. ويمكن أن يتخذ شكلين، كلياً أو جزئياً: التهرب الضريبي، أو ما يسمى بالاحتيال الضريبي. لا ينطوي المشروع على التعمية عن مفهوم السلوك غير المشروع، أي أنه لا يتضمن عناصر الجريمة، وعلى وجه الخصوص عناصرها التي تشمل المتطلبات القانونية. التهرب الضريبي غير القانوني هو مخالفات للأحكام القانونية وانتهاكات لها. تسعى الدولة إلى حشد كافة الطاقات والموارد المالية للقضاء على جرائم التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي لدى دافعي الضرائب. من خلال المراقبة المستمرة، ساهمت علاقة الدولة مع السلطات الضريبية في ردع هذه الظاهرة وقمعها.

❖ **الإشكالية البحث:** مما سبق تتضح إشكالية بحثنا هذا في السؤال التالي:

☞ ما مدى تأثير التهرب الضريبي على الخزينة العمومية؟ وفيما تكمن أساليب مكافحته؟

انطلاقا من الاشكالية السابقة نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

☞ ما المقصود بالتهرب الضريبي؟

☞ ماهي اثار التهرب الضريبي؟ واليات مكافحته؟

☞ واقع التهرب الضريبي في ولاية البويرة ؟

❖ **فرضيات البحث:** قصد الاجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

☞ التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني.

☞ للتهرب الضريبي اثار سلبية على اقتصاديات الدول.

☞ التهريب الضريبي ليس له تأثير على الخزينة العمومية، لأن المبالغ التي يتم التهرب

منها تكون صغيرة وغير ماثرة.

❖ **اهمية البحث:**

☞ يمس هذا الموضوع قطاع جد مهم وحيوي في اقتصاديات اي دولة من دول العالم.

☞ كما تبرز اهمية هذا البحث من خلال الاثار السيئة لظاهرة التهرب الضريبي والتي ساهمت في

استنزاف اموال طائلة تتداول بكل حريه دون مراقبه من الدول.

❖ **اهداف الدراسة:**

يمكن تلخيص الاهداف المروجة في هذه المذكرة فيما يلي:

☞ تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي.

☞ اثار الناجمة من ظاهرة التهرب الضريبي.

☞ اليات وطرق مكافحة التهرب الضريبي.

☞ وقوف على فعالية الأجهزة المختصة والطرق المخصصة في مكافحة التهرب الضريبي.

❖ **اسباب اختيار هذا الموضوع :**

☞ وجود انتشار كبير لظاهرة لانحرافات الضريبية في ظل الانفتاح في الجزائر والذي يمثل خطرا

على الدولة.

☞ محاوله التعرف على أبرز التقنيات المخصصة لمحاربة مثل هذه الجرائم او على الاقل للحد

منها.

❖ منهجية البحث:

سوف نقوم في هذه المذكرة باتباع المنهج الوصفي التحليلي، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بموضوع التهرب الضريبي واليات مكافحته وتصنيفها وتحليلها ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري وكذلك فهم منهج دراسة حالة من خلال الملاحظات والمعطيات والمعلومات الميدانية وكذلك فهم السير والعمل الميداني من جهة المعنية المختصة في هذا المجال.

❖ دراسات سابقة:

✍️ **الطالب** **: أحمد بن عمر - عنوان المذكرة** **: "أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الجزائر" - **الجامعة** **: جامعة الجزائر - الجزائر -

المحتوى: تحليل أسباب التهرب الضريبي في الجزائر وتأثيره على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تأثيره على الإيرادات الحكومية والخدمات العامة. تستعرض المذكرة أيضاً استراتيجيات الحد من التهرب الضريبي من خلال الإصلاحات القانونية والمؤسسية. - النقاط الرئيسية: تحليل البيانات المالية والإحصائية، دراسة استقصائية لآراء الخبراء، تقييم السياسات الحالية، اقتراح سياسات جديدة.

✍️ **الطالب** **: سارة محمد علي - عنوان المذكرة** **: "التحديات الضريبية في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات: التهرب الضريبي وتحويل الأرباح" - **الجامعة** **: جامعة القاهرة - مصر -

المحتوى: دراسة ممارسات التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات، مع التركيز على تقنيات تحويل الأرباح إلى ولايات ضريبية منخفضة. تتناول المذكرة التأثيرات الاقتصادية السلبية لهذه الممارسات على الدول النامية. - النقاط الرئيسية: تحليل حالات دراسية لشركات متعددة الجنسيات، تقييم الأطر القانونية الدولية، اقتراح تحسينات للإطار الضريبي الوطني والدولي.

✍️ **الطالب** **: يوسف الحسن - عنوان المذكرة** **: "دور التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي: دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية" - **الجامعة** **: جامعة محمد الخامس، المغرب -

المحتوى: تحليل كيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الامتثال الضريبي والحد من التهرب الضريبي، مع مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية. تركز المذكرة على أدوات مثل الفوترة الإلكترونية، وتبادل المعلومات الضريبية، وتحليلات البيانات الكبيرة. - النقاط الرئيسية: دراسات حالة من دول مختلفة، تقييم فعالية الأدوات التكنولوجية، مقترحات لتطبيق التكنولوجيا في السياق المحلي.

✍️ **الطالب** **: مي أحمد عبد الرحمن - عنوان المذكرة** **: "أثر التهرب الضريبي على العدالة الاجتماعية: دراسة تطبيقية في مصر" - **الجامعة** **: جامعة عين شمس - مصر -

المحتوى: دراسة تأثير التهرب الضريبي على العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل في مصر. تتناول

المذكورة الفجوة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بسبب التهرب الضريبي وتوزيع العبء الضريبي بشكل غير عادل. - النقاط الرئيسية** : تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية، تقييم السياسات الضريبية، اقتراح إجراءات لتحقيق العدالة الضريبية.

ايضا:

✍ "Tax Evasion and Its Impact on the Economy" تأليف Friedrich Schneider :

و Dominik Enste تم نشر هذه الدراسة في "CESifo Working Paper Series" في عام 2000.

✍ "The Effect of Tax Evasion on Economic Growth" تأليف Simon Pak و John

Park. تم نشر هذه الدراسة في "International Journal of Economics and Finance" في عام

2015.

✍ "Tax Evasion and Social Norms" تأليف Lars P. Feld و Bruno S. Frey تم نشر

هذه الدراسة في "Journal of Economic Behavior & Organization" في عام 2002

**الفصل الأول : مدخل إلى
التهرب الضريبي**

تمهيد:

تسعى دول العالم جاهدة إلى تطوير اقتصادها وإيجاد مصادر تمويل مستدامة، باعتبارها من ركائز التنمية الاقتصادية الأساسية. إذ يعتبر توفر التمويل شرطاً أساسياً لتنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق التقدم الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تلعب الإيرادات الضريبية دوراً مهماً كونها واحدة من أهم مصادر التمويل الداخلي والإيرادات الثابتة التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها التنموية. إن العلاقة الوثيقة بين الأدوات الضريبية وأهداف التنمية تجعل من الضروري للدول العمل على وضع تشريعات ضريبية قوية تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتشجع دافعي الضرائب على الامتثال، مما يقلل من حالات التهرب الضريبي. إن هذه الاستراتيجية تعكس الجهود المستمرة التي تبذلها الدول لتعزيز النظام الضريبي ودعمه، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتنمية شاملة.

سوف يتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:

☞ المبحث الأول: مفهوم الضريبة.

☞ المبحث الثاني: التهرب الضريبي.

المبحث الأول: الضريبة

تم في مختلف الدول وضع مبادئ وأسس لتنظيم تصميم النظام الضريبي بشقيه المباشر وغير المباشر، وذلك بهدف:

الفرص والعزم والتحرر والإدراك وشروط تحقيقها. الضرائب هي أحد الموارد المالية للدولة وتختلف أهميتها حسب نوع النظام الاقتصادي الموجود في الدول والزمن. حالياً، يتم نشر مبادئ العدالة والمساواة وغياب التمييز والديمقراطية، التي تشترط تقديم الخدمات للمواطنين بغض النظر عن دخلهم المالي وضرورة موافقتهم على الضرائب.

يتم انتخاب نواب عن الشعب في البرلمان وفي مجالس الشعب لجميع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، مما يجعلهم يحشدون الأموال لتمويل خزينة الدولة والمساهمة في تمويل مختلف جوانب التنمية.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصه

توسع مفهوم الضريبة ليتوسع في الأساليب التي يستخدمها مختلف الباحثين وأنضم المهارات المالية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

فقد عرفت على أنها " فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية بدون مقابل كأداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافه وفقاً لمقتضى بيول وجيتها ".

كما عرفت أيضاً بأنها " اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص بدافعه أو ذلك بغرض نفع عام ".

وعرفت من جانب تمكين الدولة للقيام بوظائفها بأنها "إلزام إجباري تقوم الدولة بتحديدتها مع التزام المكلف بتقديمها بدون مقابل، قصد تمكين الدولة من القيام بوظائفها من أجل تحقيق أهداف المجتمع"⁽¹⁾.

(1) - نسرين معياش، محاضرات وتمرين في جباية المؤسسة موجهة للطلبة السنة الثالثة ادره اعمال ومالية مؤسسة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2019 2020، ص9.

كما عرفت بأنها "ما يمكن دفعه من اموال لدعم مالية الحكومة، وهي بذلك تختلف عن الغرامة أو العقوبة التي تفرض من قبل الحكومات؛ لأن الضريبة لا تعني ردعا أو معاقبة سلوك غير مقبول".

وتعرف الضريبة بأنها "فريضة الإلزامية تحصل من الأشخاص بحسب مقدرتهم على الدفع، وليست بقدر استفادته من الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد الشعب، وبذلك يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين ما يدفعه الشخص من ضرائب، ومقدار ما يحصل عليه من الخدمات العامة"⁽¹⁾.

كما عرفت على انها اداء نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقه نهائية وبل مقابل بقية تغطيه الاعباء العامة. وبحيث يمكن ادخال بعض التعديلات الطفيفة على هذا التعريف لتلائم ودوره الضريبة الحالي من ذلك النص بان الضريبة اداء نقدي مباشر للتمييز بينه أو بين التغيير في قيمة النقود الذي ينطوي احيانا على عبء غير مباشر على ثروات الافراد فضلا عن النص بان الضريبة انما تفرض لتغطيه الاعباء العامة أو لتحقيق تدخل الدولة⁽²⁾.

وتم تعريف الضريبة من قبل العديد من الكتاب وقد اجتمعوا معظم تلك التعاريف على ان عبارة عن مبلغ تفرضه الدولة أو احدى الهيئات المحلية فيها جبر أو يتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي دون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهاتف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الى الوصول اليها.⁽³⁾

ومما سبق يمكن حصر التعاريف السابقة فيما يلي: هي رسوم الزامية لتفرضها الدولة على الافراد والشركات بهدف تمويل النفقات التي يجب ان تلتزم بها الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية، ودفع رواتب الموظفين في الجهات الحكومية وللدعم تطوير البنية التحتية ولدعم السلع الأساسية.

(1) - علي عباس سميران الحلوسي، ظاهرة التهرب الضريبي في العراق وأثرها الاقتصادية والاجتماعية ووسائل معالجتها (دراسات تحليلية)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية المعارف 2019، ص652.

(2) - علي ب ومحمود، الضريبة على القيمة المضافة مدخل تكاملي مقارنة الاتحاد الأوج روبي والمجموعة العربية، الدار رسلان للنشر والتوزيع، 2023، ص68.

(3) - محمد اب ونصار والآخرين، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، دار النشرة الجامعة الأردنية، الاردن، 2003، ص3.

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

ومن خلال التطرق للتعريفات السابقة يمكن ان نحدد خصائص الضريبة فيما يلي⁽¹⁾:

☞ الضريبة إلزام نقدي:

ان الاصل في الضريبة انها مبلغ من النقود اي انها اقتطاع نقدي وهذا يعكس التطور الحاصل في شكل الضريبة التي ظهرت في بادئ الامر في صورة اعمال الإلزامية من جهة ومن جهة اخرى يبرز الطابع النقدي للمجتمعات المعاصرة، فضلا عما تتصف به النقود من مزايا ويشمل الطابع النقدي للضريبة ثلاث جوانب بوعاء التصفية والتحويل.

فوعاء الضريبة غالبا ما يتكون من عناصر نقديه أو قابل لتقدير النقدي، وهذا لا يعني انه لا يمكن فرض الضرائب على عناصر غير نقديه، فالضرائب نوعيه كالضرائب على الاستهلاك الدباغ والمنتجات البترولية في بعض الدول يتم احتسابها على اساس الحجم أو العدد وليس على اساس القيمة النقدية لها كان يقال دينار واحد على كل بالبرميل النفط مثلا، أو كما ه وعلى مشتقات التبغية مثلا نصف دينار على كل باكييت سجائر.

اما بالنسبة لتصفية الضريبة فغالبا ما يتطلب تحديد معدل حسابي يطبق على الوعاء المقدر نقديا.

اما بالنسبة للحصيلة فهي المرحلة التي يظهر فيها الطابع النقدي للضريبة واضح ان يتم تحصيل الضريبة نقدا سواء كان ذلك باستخدام النقود القانونية أو الشيكات المصرفية أو بطاقات الائتمان أو غيرها من وسائل الدفع النقدي.

☞ الضريبة فريضة اجبارية:

ان الضريبة تفرد جبر أو ان المكلف ليس مخيرا بدفعه أو انما يتم دفعها بقوه القانون وان التخلف عن تسديد الضريبة في الموعد المحدد يعرض المكلف للمسالة القانونية والغرامات الجزائية وان الدولة هي التي تحدد مقدار الضريبة ومواعيد التسديد وكيفية التسديد وتمارس الدولة ذلك ضمن مفهوم السيادة الوطنية للدولة.

كما ان للدولة عند امتناع الافراد عن دفع الضريبة اللجوء الى وسائل التنفيذ الجبري في تحصيل الضريبة من المكلفين وهذا يعني ان عنصر الاجبار الذي تتميز به الضريبة ه واجبار قانونين وحتى

(1) - محمد الخصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المنهج للنشر والتوزيع ، 2014، ص90-91.

يكتسب عنصر الاجبار مشروعيته القانونية تنص الدساتير في كافة الدول على فرض الضريبة وتعديلها لا يتم الا بقانون.

☞ الضريبة تفرض من قبل الدولة دون مقابل:

ان الضريبة لا يمكن ان تفرض أو تعدل أو تلغى الا بقانون وان اغلب التشريعات المالية جعلت احكام قانون الضريبة ملزما للدولة كما هي ملزمة للأفراد وان للأفراد حق في اللجوء الى القضاء حينما يشعرون بالتعثر في تطبيق جبال الضريبة كما ان الضريبة تدفع دون مقابل أو ان دافع ضرب لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة بهم اي ان المكلف لا يحصى المقابل دفع الضريبة على منفعة خاصة به وهو يدفع الضريبة بصفته فردا في الجماعة السياسية وليس معنى ذلك ان الدافع الضريبة لا يستفيد منها بل على العكس فه ويستفيد من الضريبة بصفته فردا في الجماعة فه ومثلا يستفيد من خدمات البنية التحتية والمرافق العامة للدولة والتي تم انشائه أو تمويلها اصلا من اموال دافعيه الضرائب.

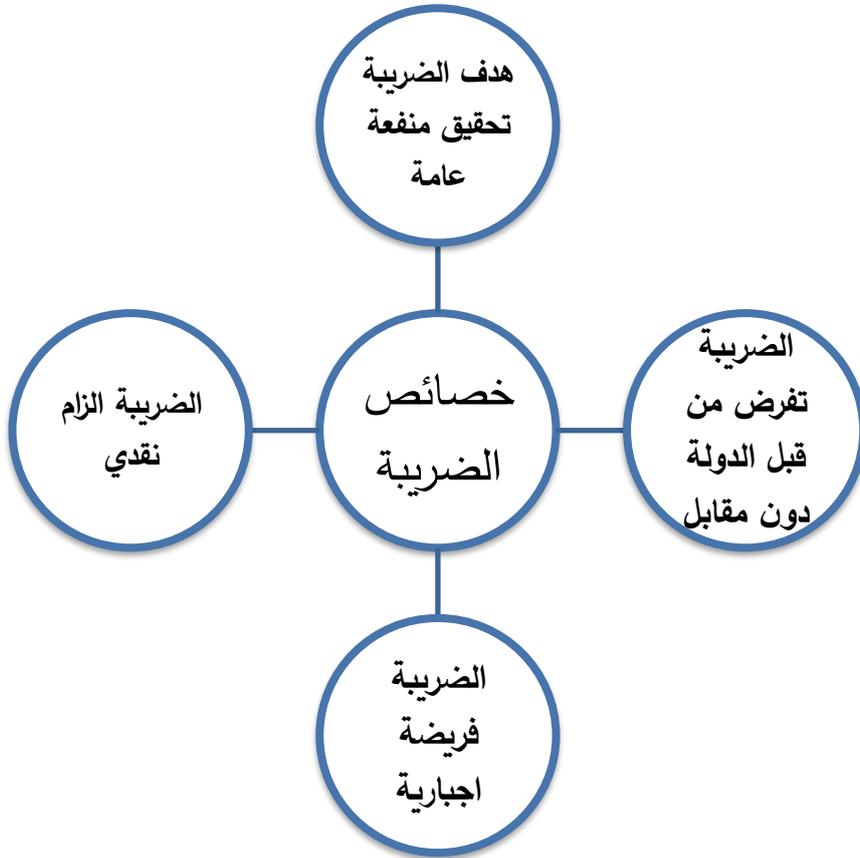
☞ هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة:

ان هذه الصفة هي من أبرز علامات التطور التي مرت به الضريبة وهو ان هدف الضريبة وتحقيق المنفعة العامة الا ان الخلاف قد نشأ بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم المنفعة العامة.

لقد قصر التقليديون مفهوم المنفعة العامة على تغطيه النفقات التقليدية (الدفاع الامن العدالة) وعلى ذلك فان الضريبة محايدة هدفها جمال المال دون تدخل في اليه السوق ودون ان يكون لها تأثير واهداف اجتماعية ومالية واقتصادييه ولكن ومع تطور دور الدولة فقط أصبح للضريبة اهداف سياسية ومالية واجتماعية واصبحت ادتها ما من ادوات السياسة المالية⁽¹⁾.

(1) - محمد الخصاونة، نفس مرجع السابق.

الشكل رقم (01-01): يمثل خصائص الضريبة



المصدر: من اعداد الطالب استنادا من المكتسبات السابقة.

المطلب الثاني: مبادئ الضريبة

هذه هي القواعد أو الصفات أو الشروط أو المعايير التي يتم من خلالها قياس جودة النظام الضريبي والتي يمكن من خلالها صياغة السياسة الضريبية الجيدة ول لاحظت ان ادم سميد كان أول شخص يذكر مبادئ الضرائب لكنه أطلق عليها ما دافع الضرائب وكتابة ثروة الامم في عام 1779 وعلى الرغم من ان ادم سميد ذكر أربع مبادئ فقط الا ان العلماء جاؤوا بعده بعض الاضافات المقبولة عموماً بعض هذه المبادئ تشمل ما يلي⁽¹⁾:

مبدأ الإنصاف:

وينص هذا المبدأ على وجوب ان يكون النظام الضريبي الجيد قدر الامكان من خلال ضمان ان جميع الاشخاص الذين يتعين عليهم دفع الضريبة مشمولون بالضريبة وان كل دافع الضرائب يدفع بالضبط ما هو عادل ومنصف مع مراعاة ظروفه والقدرة هناك نوعان من حقوق الملكية وهما حقوق الملكية الراسية والأفقية أسهم الراسية هي المعاملة غير المتساوية للأشخاص الخاضعين للضريبة ذوي الدخل الخاضع للضريبة المتنوع في حين ان الاسهم الأفقية هي المعاملة المتساوية لدافعية الضرائب مع نفس الدخل الخاضع للضريبة.

مبدأ الاقتصاد:

ينص هذا المبدأ على ان تكلفه التحصيل الضرائب لا ينبغي ان تكون مرتفعة للغاية بحيث تفوق الفوائد المستمدة من فرض الضريبة.

مبدأ اليقين:

ينص هذا المبدأ على وجوب توضيح المبلغ الواجب تحصيله كضريبة ووقت الدفع وطريقه الدفع ومكانه الدفع الى دافع الضرائب حتى لا يتم ترك الدافع الضرائب في اهواء ونزاهة السلطات الضريبية بمعنى اخر يجب ان يكون دافع الضرائب على علم تام بالضرائب حتى يتمكن من الوصول الى استنتاج بشأن مقدار الضريبة المستحقة عليه بالإشارة الى احكام قانون الضرائب وكذلك لمنع تعرضه للغش من قبل الناس غير مرغوب فيه وضباط الضرائب غير شريفة.

(1) - سامي عبد القادر، مبادئ ادارة الاعمال، مكتبة الانجل والمصرية للنشر والتوزيع ، ماي 2023، ص 83-84.

مبدأ الملائمة:

ينص هذا المبدأ على انه يجب فرض الضريبة في وقت مأو في مكان وفي مكان يكون فيه دافع الضرائب في وضع يسمح له بي الدفع بحيث يكون تحصيل الضرائب سهلا على مسؤوليه الضرائب.

مبدأ البساطة:

ينص هذا المبدأ على ان نظام الضريبة الجيد وقانون الضرائب يجب ان يكونا يطين قدر الامكان في تفسير وتطبيق هذا الشرط المهم بشكل خاص في الاقتصاد النامي حيث يكون معدل الأمية مرتفعين وحيث لم تشرب ثقافة حفظ السجلات معظم اصحاب المشاريع الصغيرة.

مبدأ الحياد:

ينص هذا المبدأ على ان النظام الضريب الجيد يجب ان لا يشوه اعاده الاستهلاك ولا قرار الانتاج الخاص بدافع الضرائب وبعبارة اخرى لا ينبغي ان يتعارض نظام الضريبة الجيد مع رغبة الناس في العمل والانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار.

مبدأ الكفاءة:

ينص هذا المبدأ على ان النظام الضريب الجيد يجب ان يجعل من الصعب التهرب الضريبي اي يجب ان يجعله صعب لعدم دفع الضريبة أو التخفيض غير القانوني لمسؤولية الضريبة للفرد.

مبدأ المرونة:

ينص هذا المبدأ على ان النظام الضريبي الجيد وقانون الضرائب يجب ان يكون بحيث يمكن تعديلها بسهولة عند الحاجة دون الحاجة الى البرتقال غير ضروري⁽¹⁾.

(1) - سامي عبد القادر، نفس مرجع السابق.

المطلب الثالث: انواع الضريبة واهداف الضريبة

تتعدد الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف الزاوية التي ينظر إليه أو نميز بينها من حيث نقل عبئها، من حيث المادة الخاضعة لها إضافة إلى الواقعة المنشئة له..... إلخ.

كما تعددت اهداف الضريبة متعددة في جميع المجالات بسبب تأثيرها على الهياكل وإلى جانب الأغراض الاقتصادية هناك أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية. وهذا ما سنتعرف عليه في المبحث.

الفرع الأول: انواع الضريبة

الفكرة الأساسية لتمييز الضرائب المباشرة عن الضرائب غير المباشرة هي ما إذا كان قسم الإدارة المالية يقوم بتقدير العملة (سواء الثروة أو الدخل) بشكل مباشر كقاعدة ضريبية، ويحدد العملة، ويعرف مبلغها بالضبط، ويفرض الضرائب عليها. ويسمى هذا النوع بالنظام الضريبي المباشر. أو يتم تقديره بشكل غير مباشر، بحيث يتعامل مع بعض الحقائق والأفعال على أنها دالة على مقدار المال ويفرض الضرائب على تلك الحقائق والأفعال نفسها. ويسمى هذا النوع بالنظام الضريبي غير المباشر.

نلخص انواع الضريبة فيما يلي⁽¹⁾:

☞ من حيث نقل العبء الضريبي:

➤ الضرائب المباشرة:

وهي الضرائب التي تدفع مباشرة لمصلحة الضرائب من قبل المكلف بالضريبة، وهي الضرائب التي لا يمكن أن ينقل عبئها إلى شخص آخر باعتبارها مرتبطة باسم الشخص أي من يدفعها هـ والمكلف النهائية(المكلف القانوني هـ والمكلف النهائي). حيث تفرض هذه الضرائب على الدخل، والأرباح التجارية والصناعية للمؤسسات.

➤ الضرائب الغير مباشرة:

على عكس الضرائب المباشرة، فالعبء الضريبي فيها ينتقل من المكلفين قانونا إلى المستهلك الأخير ويتم تحصيلها من خلال وسيط لصالح الخزينة العمومية، كمثل على ذلك الرسم على القيمة المضافة.

(1) - فروم محمد الصالح، جباية المؤسسة:دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، ألفا للوثائق، الجزائر، 2021، ص 40-

☞ من حيث المادة الخاضعة(1):

➤ ضرائب على الأشخاص:

هذا النوع من الضرائب ه والسباق على الظهور حيث تدفع من أشخاص مقيمين في إقليم معين، كما تدفع حسب الانتماء الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص، بغض النظر عما يملكون من أموال، وتمتاز بوفرتة أو سهولة تحصيله أو تحديد سعرها، غير أنها عادلة لأنها لا تمس ما يملكه من أموال وإنما تفرض على الفرد ذاته.

➤ ضرائب على الأموال:

هذا النوع من الضرائب، أساسه ه وما يملكه الشخص ليس الشخص في حد ذاته وهذا الأخير قد يملك دخل أو رأس المال أو كليهم أو بالتالي فان أساس فرض هذه الضريبة ه والدخل ورأس المال.

➤ ضرائب متعددة:

وإخضاع المكلفين لأنواع من الضرائب نتيجة اختلاف وتعدد أنشطتهم، ومن ثم تتعدد وتختلف الأوعية الضريبية، ويبرر اللجوء إلى هذا النوع من الضرائب إلى اختلاف مصادر الثروة وتكاليف تحقيق الدخل.

☞ من حيث الواقعة المنشئة للضريبة(2):

➤ ضرائب على الدخل:

يقصد بالدخل كل مبلغ نقدي ناتج عن مصدر ثابت قد يكون رأس المال أو العمل أو كلاهما، يتدفق بصفة دورية منتظمة خلال فترة زمنية معينة وبصورة متجددة، وينشأ هذا الالتزام بدفع الضريبة بمجرد تحقق الدخل وتحديد المكلف يأتي عن طريق السلعة التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها خلال مدة زمنية معينة محددة يعمل فيها.

➤ ضرائب على رأس المال:

يعرف رأس المال بأنه جميع الأصول الحقيقية (عقارات ومباني) أو المالية (الأسهم والسندات) أو المادية (سلع، مخزون، مواد أولية).....أو المعنوية(شهرة، ملكية فكرية) التي يمتلكها الشخص خلال فترة زمنية

(1) - خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري : جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، ص18.

(2) - فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تعود على المكلف بدخل أم لا، ولتحديد الضريبة على رأس المال يجب جرد وتقييم أصول وخصوم المكلف بالضريبة.

➤ الضرائب على الإنفاق:

تفرض هذه الضرائب بمناسبة قيام الأشخاص باستعمال دخلهم وإنفاقه في مختلف المجالات، وتنقسم

إلى الأنواع التالية:

✓ **ضريبة على التداول:** وتتعلق بالتصرفات القانونية التي يقوم بها الأفراد والتي من شأنها تداول وانتقال الملكية كضرائب التسجيل والطابع.

✓ **ضرائب على الاستهلاك:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند إنفاقه في شراء السلع والخدمات، وضرائب الاستهلاك قد تفرض استهلاك أنواع معينة من السلع أي في صورة ضريبة نوعية على الاستهلاك كالرسم الداخلي على الاستهلاك، وقد تفرض على جميع أنواع السلع التي يستهلكها الفرد في صورة ضريبة عامة على الاستهلاك كالرسم على القيمة المضافة، مع العلم أن الضرائب على الاستهلاك يتحملها المستهلك بحيث تكون متضمنة في قيمة السلع والخدمات.

✓ **ضرائب على الإنتاج:** إن عمليات تحويل المواد الأولية من حالتها الخام إلى منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع، ينشأ عنه التزام بدفع الضريبة على كمية الإنتاج قبل خروجها من المصنع.

☞ **من حيث معدل أو سعر الضريبة:**

➤ الضرائب التصاعدية:

وهي ضرائب تفرض بشكل تصاعدي يتناسب مع الوعاء الضريبي، أي كلما زاد الوعاء الضريبي كلما زاد معدل الضريبة أي أنها تتناسب بشكل طردي مع الوعاء الضريبي، وهذا النوع يحقق عدالة (كمثال على ذلك قانون حساب الضريبة على الدخل الإجمالي).

الفرع الثاني: اهداف الضريبة

للضرائب أهداف وأغراض متعددة في جميع المجالات بسبب تأثيرها على الهياكل وإلى جانب الأغراض الاقتصادية هناك أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية (1).

(1) - فارس السيشي، المنازعات الضريبية في التشريع الجزائري والقضاء الجزائري، ص21-22.

☞ الأهداف المالية:

وتتمثل الأهداف في الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتضمن أداء وظائفها التقليدية، وفي الدولة المحايدة تدفع الضرائب مباشرة إلى خزانة الدولة تمويل

☞ الأهداف الاجتماعية:

يمكن أن تساعد الضرائب في تحقيق مجموعة متنوعة من الأغراض الاجتماعية، بما في ذلك :

الآتي:

- ✓ إعادة توزيع الدخل والثروة بهدف تقليص الفوارق بين الطبقات .
- ✓ تشجيع استهلاك السلع المرغوبة اجتماعيا أو مكافحة بعض السلع الضارة .
- ✓ إعفاء المستثمرين الشباب لفترة من الوقت من دفع الضرائب في المناطق المزمع تطويرها.

☞ الأهداف الاقتصادية:

يمكن للولايات استخدام الضرائب لتحقيق مجموعة متنوعة من الأغراض الاقتصادية، بما في ذلك :

- ✓ هدف تشجيع أو تثبيط بعض أشكال النشاط الاقتصادي من خلال التمييز في المعاملة .
 - ✓ إصدار بعض الإعفاءات حسب نوع السلعة لتشجيع الادخار وتكوين رأس المال .
 - ✓ التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية من خلال السياسات الضريبية .
- أما بالنسبة لغرض فرض الضرائب في البلدان النامية، فهو مصمم بشكل أساسي على تعبئة الموارد . التنمية الاقتصادية وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية، لذلك يتم استخدامها للتشجيع الادخار والتأثير في الميول الاستثمارية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تطورها4- .

☞ الأهداف السياسية:

يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف السياسة نيابة عن فئة واحدة على حساب فئة أخرى، أو تعزيز أو تقييد التجارة مع دول معينة عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية استيرادها أو حتى إعفائها، أو إزالتها إذا رغبت في تقييد التجارة معها.

المبحث الثاني: التهرب الضريبي

شكل الضرائب والرسوم جزءاً كبيراً من إجمالي الإيرادات الحكومية. ولذلك فإن تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية يعتمد على ذرائعها. يتعلق الأمر بالضرائب والرسوم من ناحية، ومن ناحية أخرى يتعلق بإمكانية وفعالية تحصيلها. تحصيل الإيرادات الحكومية في الجزائر محفوف بالعديد من المشاكل، المترابطة بشكل رئيسي بسبب عدم القدرة على استكمال هذا الأداء عالي المخاطر، مما أدى إلى ضرورة دفع مبالغ متفاوتة. لجأنا خلال تنفيذ البرامج إلى تغييرات تشريعية، بما في ذلك زيادة العديد من التعريفات. الضرائب والرسم والمصاريف وغيرها من وسائل الاقتراض العام، وقد حدث ذلك أسباب هذا الخلل متعددة، أهمها التهرب الضريبي الذي قضى على السبب. لقد أصبح السطح ظاهرة اقتصادية وسلوكاً اجتماعياً، خاصة في العقد الأخير. هناك رغبة في فهمه واكتشاف الدوافع الحقيقية.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي

يشمل التهرب الضريبي العديد من المفاهيم المختلفة. ومن الناحية القانونية، ركز تعريفه على الأساليب المستخدمة لتحقيقه. ومع ذلك، يحظر الاستخدام لأغراض قانونية أو غير قانونية للتهرب الضريبي. بينما يركز التعريف الاقتصادي على التأثير السلبي على الخزنة العامة. يمكن تعريفه بأنه الامتناع أو التخفيض بطريقه غير شرعيه عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جداً، كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم النفقات. ومنه يكون هناك غش جبائي عند لجوء المكلف بالضريبة الى استعمال طرق واساليب احتياليه وتدريسيه قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليهم كلياً أو جزئياً، لذلك يطلق عليه ايضاً بالتهرب غير المشروع.

كما عرف على انه سن تقادي الوقوع في مجال جاذبيه القانون الجبائي⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف تهرب الضريبي كما يلي: ارتداء غير مباشر على القوانين المنظمة للضريبة باستعمال وسائل معنيه تمكن المكلف من عدم دفع جزء أو كل الضريبة.

وبصيغة اخرى يمكن القول انها: عدم تصريح الممول بجزء من ثروته أو دخله، ويكون ذلك اما بغير قصدك كالنسيان أو بقصد كتخفيض في قيمة المصرح بها، الحالة يعتبر الامر مخالفه ادارية⁽²⁾.

(1) - بوزيد سفيان، التهرب الضريبي... مفهوم وقياس، مجله المالية والاسواق، جامعه مستغانم، ص120.

(2) - سعدان شبايكي، ملاك قاره، التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة، ص162.

كما يمكن تعريف التهرب الضريبي بمفهومها العام ان يتخلص المكلف بالضريبة من دفع الضريبة المتوجبة عليه كلياً أو جزئياً. ويعرفه الآخرون بأنه محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الالتزام بأدائها⁽¹⁾.

كما ان التهرب الضريبي يختلط كذلك بمفاهيم أخرى مثل⁽²⁾:

التملص الضريبي: La soustraction de l'impôt

ويعني تمكن المكلف من عدم دفع الضريبة قانوني أو ذلك بطريقة قانونية أو غير قانونية.

تجنب الضريبة: L'évitement de l'impôt

ويعني تمكن المكلف من عدم دفع الضريبة دون ارتكاب ايه مخالفه لنصوص تشريع الضريبي، وذلك بالاستفادة من التهرب المنظم من طرف القانون كاستفادة السجناء أو استفادة بعض القطاعات الاقتصادية من اجل تشجيعها للاستثمار في أنشطة أو مناطق معينة.

كما بيد والتجنب كذلك في التهرب عن طريق الاستفادة من ثغرات القانون مثل التهرب من التصاعدية الضرائب على الدخل حتى حد معين وذلك بتجزئة المؤسسة الى مؤسسات صغيرة مستقلة مثلاً.

الغش الضريبي: La fraude fiscale

ويعني غش الضريبي التهرب من دفع الضريبة عن طريق الاعتداء المباشر على القواعد القانونية المتعلقة بكيفية تحصيل الضريبة كما يعني التصريح الإرادي غير الصحيح حول الاجوبة والدخول موضوع الخضوع.

ما نرى ان المصطلحات سابق الذكر تصب كلها في خانة واحدة هي خانة التهرب الضريبي، غير انه يمكن القول بان التملص الضريبي يتم عن طريق التهرب بالضريبي الذي ينقسم الى:

تهرب مشروع يتمثل فيه تجنب الضريبة بالتهرب المنظم من طرف القانون أو التهرب بالاستفادة من ثغرات القانون تهرب غير مشروع عن طريق الغش الضريبي.

(1) - مهداوي عبد القادر، اليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، مجله دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2015، ص3.

(2) - سعدان شبايكي، ملاك قارة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: انواع التهرب الضريبي

ان للتهرب من الضريبة وسائل عدة، وفي قوانين المالية والضريبة نوعان من التهرب، تهرب مشروع واخر غير مشروع والمراد بالمشروعية وعدلها: المقرر في القوانين الوضعية، وليس في حكم الشريعة ويأتي بيانه.

☞ التهرب المشروع:

فهو تهرب المكلف بالضريبة من ادائها، وذلك من خلال استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي من دون ان تكون هناك مخالفه للنصوص القانونية للضريبة، لان الضريبة في هذه الحالة لا تشملها.

وفي هذه الحالة لا يعتبر القانون المكلف مخالفا لقانون الضريبة، لأنه تخلص وتخلف عن دفعها من خلال قانون الضريبة نفسه⁽¹⁾.

وعلى العموم فهذا الطهر التخلص من تكليف اداء الضريبة مشروع ولا ينافي الترتيبات القانونية باعتباره جراه عدم تجاوزها بل استغلال الثغرات فيها فقط مثال⁽²⁾:

- ✓ توزيع الشركات الاموال للأرباح على شكل اجور ورواتب أو مخصصات لأعضاء مجلس الإدارة،
- تقاديا للضريبة المرتفعة على الارباح ومرورا الى ضريبة الرواتب أخف نوعا ما.
- ✓ تجزئه الشركات الكبرى الخاضعة لضريبة تصاعديا على الدخل الى فروع مستقلة.
- ✓ تصريح بالالتزام اعادة استثمار الارباح.
- ✓ النقل ملكية اموال أو عقارات بجوزة شخص ما الى وراثته الشرعي مستقبلا، في بيع لهم بسعر رمزي، لتقادي الضريبة على التركات ذات المعدل المرتفع مقارنة برسم التسجيل عند البيع بين الاحياء.

☞ التهرب غير المشروع:

هو التخفيض أو الامتناع بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة ونماذجه المتنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات تضخيم النفقات.

(1) - بشار حسين العجل، الشيخ الدكتور، ضريبة المعاصرة في الفقه الاسلامي(سلسلة الرسائل)، دار الكتب العلمية،2018،ص8.

(2) - عبد الله الحرثسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، زهران للنشر، الطبعة الاولى،2012،ص61-62.

يتجلى هذا النوع في شكل مخالفة صريحة وعمدية لأحكام القانون الضريبي، كالتزوير المستندات أو الامتناع عن تقديم التصريح بشكل نهائي، عدم دفع مستحقات الضريبة، التصريح المزيف أو الناقص أو الكاذب من خلال القيود المحاسبية... الخ، ولتحقيقه لابد شرطين اساسيين وهما:

✓ الشرط المادي (المخالفة)

✓ العنصر المعنوي (النية)

وعادة ما يتم التمييز بين:

➤ الغش البسيط:

والذي لا يتعدى مخالفات بسيطة عادة ما ينتفي أحد شروط الغش بها (المادي أو المعنوي) ومثاله: السهو والاطفاء الكتابية أو التأخيرات عن تصريح أو الدفع⁽¹⁾.

➤ الغش الموصوف:

اعلى خلافا غش البسيط ينطوي الغش الموصوف على مخالفه متضمنه لعنصر التدليس أو التزوير، بما يجعلها تصنف خطيره وماسه بحق الدولة في الجباية، ومثاله التحايل المحاسبي. وعمليا يتم التمييز بين انواع التحايل التالية:

✓ **التحايل المادي:** وهو تعديل يمسه مقدار الوعاء كإخفاء المادي الكلي أو الجزئي لعناصر المادة الخاضعة.

✓ **التحايل القانوني:** وهو التعديل على وضعيه القانونية أو خلق وضعيه مخالفة للوضعيه القانونية الحقيقية، اي اخذ شكلان: تكييف للحالة القانونية ونقلها من الحالة الى اخرى، ابتكار عمليات وهمية ودعمها بقرائن قانونية.

✓ **التحايل المحاسبي:** ويتم من خلال العمليات التالية:

- **تفخيم الاعباء:** وذلك اما بإدراج مستخدمين وهميين: أو نفقات ومصاريف غير مبرره.
- **تقنية الاستملاكات:** تطبيق معدلات لا تتلاءم مع طبيعة الاصل القابل للاستهلاك، رفع قيمة الاصول، ادراج الرسم ضمن قيمة الاصل الممتلك، وبالتالي تضمينها كتكلفة⁽²⁾.

(1) - عبد الله الحرثسي حميد، المرجع السابق.

(2) - عبد الله الحرثسي حميد، المرجع السابق، الصفحة 64.

المطلب الثالث: مراحل تهرب الضريبي واسبابه

يلجا المكلف في ان التهرب من الضريبة في مرحلتين وذلك لاختلاف عدة اسباب.

الفرع الأول: مراحل التهرب الضريبي

تهرب الضريبي مرحلتين التاليتين⁽¹⁾:

☞ المرحلة الأولى مرحلة تحديد وعاء الضريبة وربطها:

وقد يتمتع المكلف عن تقديم الاقرار الضريبي، الظن في ان تمهله الإدارة الضريبية أو ان تقدر عليه الضريبة بأقل مما يجب ان يجتبي منه. وقد عدى المشرع الضريبي جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار الضريبي في الموعد المحدد الجريمة مستقلة، حيث يعاقب القانون المكلف عن هذه الجريمة، بمقدارها 1% من الضريبة المستحقة، أو التي سيجرى تقديرها، ولمدة ثلاث شهور، كما يجوز للمأمور التقدير الجزافي على دخل هذا المكلف، في حاله عدم تقديم الاقرار في الموعد المحدد.

كما يلجا المكلف الى صور مختلفة من سلوك الاجرامي في مرحله تحديد وعاء الضريبة وربطها، في قصد التهرب من الضريبة، كان يقدم اقرارا غير صحيح أو يعطي بيانات ومعلومات كاذبة أو ان يقوم بالتزوير وغير ذلك من هذه الامور وبالتالي تطبق عليه الاحكام المادة 41 من القانون والتي حددت هذه السلوكيات غير المشروعة.

☞ مرحلة تسديد الضريبة وتحصيلها:

اما بخصوص التهرب الضريبي في مرحله تسديد الضريبة وتحصيلهم، فقط اعد المشرع المكلف الذي يتمتع عن دفع الضريبة المستحقة عليه في موعد المحدد مخالفا احكام القانون مستقلة عن جريمة التهرب الضريبي المنصوص عليها في المادة 41 من القانون، حيث يعاقب على عدم دفعه هي الضريبة في الموعد المحدد بإضافة إليها من مقدار الضريبة شهري أو يتم ذلك بعد استنفاذ الاجراءات القانونية من خلال تبليغه بالذات 15 يوما أو بالبريد المسجل 30 يوما⁽²⁾.

(1) - رلى عبد الرزاق حسين، مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، مذكره ضمن متطلبات نيل درجه الماجستير، في المنازعات الضريبية، لكلية الدراسات العليا، جامع النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص31.

(2) - رلى عبد الرزاق حسين، مرجع سبق ذكره، ص32.

الفرع الثاني: اسباب التهرب الضريبي

تعدد اسباب التهرب الضريبي مع ذلك يمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁾:

اسباب مباشرة:

يجد دافع والضرائب سبلاً للهروب من تعقيدات النظام الضريبي، سواء في...تقدير القاعدة أو حساب حتمية الضرائب أو الإعفاءات أو الاستقطاعات ويمكن ذكر أهمها أسباب التشريع هي كما يلي: الجانب السلبي لرشوة الموظفين وقلة الوعي المهني .

قد يكون سبب عدم الاستقرار التشريعية والتغيرات الدائمة في مجال التشريع .وهذا يجعل من الصعب على دافعي الضرائب مواكبة التغييرات في النظام والقواعد .ومن ناحية أخرى، فإنه يخلق حالة حساسة للضرائب مما يجعلهم...رفض كل مشروع إصلاح ضريبي مما يزيد من ميلهم للتهرب الضريب:

●قسمت إدارات الإيرادات إلى فئات قديمة غيرها الاستعمار بشكل جذري، بينما إدارات فوائد أخرى من المرافق الحضرية الجديدة .

●يُنظر إلى الإجراءات الضريبية على أنها روتينية وضعيفة ومعقدة، مما يخلق جواً قد أدى العداء بين دافعي الضرائب ومأمورية الضرائب والجهات والوكلاء الذين يمثلونهم إلى ما يلي :

- ✓ صعوبة تقدير الوعاء الضريبي.
- ✓ عدم المساواة في تطبيق البرنامج.
- ✓ تعقيد إجراءات تحصيل الضرائب.

اسباب غير مباشرة⁽²⁾:

➤ الاسباب الأخلاقية:

ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الاخلاقي ودرجة الوعي الوطنية والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بالشعور عالية بالمسؤولية، وحبهم متنام للمصلحة العامة، ويسعى حديث نح واداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نح

(1) - مراح فاروق، التهرب الضريبي (دراسة ميدانية مديرية الضرائب الولائية باتنة)، مذكره ضمن متطلبات النيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيثر بسكرة، 2010 2011، ص85.

(2) - رضا السيد عبد العاطي، التصالح في الجرائم الضريبية، دار محمود للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، 2016، ص10.

والجماعة، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار ان ذلك احدى الطرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها ومساعدتها في تقديم أفضل خدمات الى كل افراد المجتمع.

➤ الاسباب التنظيمية الفنية للتهرب:

وهذه تكون من خلال الضريبة لا تتم الا بتقديم تصريح من قبل المنشأة الصناعية التجارية وغيرها، فعدم وجود برنامج مراقبة فني دقيق يتابع الافراد والشركات وكيفية حساب الضريبة الحقيقية عليهم يلعب دورا هاما. ومن هنا ظهر طريقة للذهاب من الضريبة الجمركية من خلال اخفاء الورقة الحقيقية الخاصة بالبضائع واطهار ورقة مزورة غيرها تحمل قيم اقل من الأصلية.

➤ اسباب السياسية للتهرب:

تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دورا هاما في التهرب الضريبي فاذا انفقت الدولة حسيلا الضرائب التي تجيبها في وجوه نافعه فان الافراد يشعرون ان ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضريبة المفروضة اما إذا بددت الدولة حصلت الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع اعلى المواطنين فانهم سيبدلون قصار جهدهم في التهرب من الضريبة. اي ان الدولة قد لا تظهر اي تغيير على سعيد التطوير العام للدولة ولقطاع الخدمات العام بحيث لا يشعر المواطنون بالفائدة لدى دفعهم الضريبة وحينها سيتهرب المواطنون من دفع الضريبة.

➤ الاسباب الاقتصادية للتهرب الضريبي:

وهنا مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي العام يفرض دورا في الالتزام بالضريبة، فالوضع الاقتصادي الجيد ووفرة رؤوس الاموال تؤدي الى عدم التهرب الضريبي والعكس صحيح.

➤ الاسباب الجزائية للتهرب الضريبي:

يساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب على التقليل من التهرب الضريبي وعادة ما يوازن المكلف بين المبلغ الضريبة المترتب عليه وبين الجزاء الذي سيتعرض له إذا ما تهرب من دفع الضريبة المستحقة إذا ما تم فضح امره، فاذا كان الجزاء أكبر عدل عن التهرب والعكس صحيح.

اسباب اخرى للتهرب الضريبي:

هناك اسباب اخرى مثل ارتفاع معدل الضريبة الذي يؤدي الى التهرب الضريبي خصوصا في الارباح الناتجة من جهد شخصية وعمل شخصي بدني خاص، اما الضريبة المفروضة على اموال فيجنيتها الشخص دون جهد شخصي مثل اليانصيب فالتهرب منها يكون اقل حدة⁽¹⁾.

خلاصة:

خلاصة الأمر أنه على الرغم من أن القانونيين والقانونيين والاقتصاديين لا يستطيعون إعطاء تعريف واضح للتهرب الضريبي، ورغم أن هناك اختلافات واختلافات في جرائم التهرب الضريبي، إلا أن جرائم التهرب الضريبي هي جريمة عالمية تعاني منها معظم دول العالم. فمن ناحية يتخذ دافعو الضرائب أشكالاً وأنواعاً عديدة، يعفون منها كلياً أو جزئياً من الضرائب. ومن ناحية أخرى تحديد الأساليب التي تهدف إلى تخفيض الضريبة المستحقة. هناك عدة أسباب تجعل هذه الجريمة تؤدي إلى هروب دافع الضرائب لأنه يقوم في بعض الأحيان باستثمار أمواله في القطاعات المعفاة من الضرائب أو القطاعات الأقل ضرائب. ولا يستطيع دافعو الضرائب تحقيق هذا المستوى من الكفاءة إلا لأسباب خاصة. النظام الضريبي يسهل عليه العمل، أو ما يتعلق به، فيصبح من الصعب مراقبة عمله إذا لم يكن مستوى وعيه إلى درجة فهم عواقب تصرفاته في جميع الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

(1) - رضا السيد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

**الفصل الثاني : آثار
التهرب الضريبي و آليات
مكافحته**

تمهيد

التهرب الضريبي ظاهرة سائدة في جميع الدول، وتختلف طرق مكافحته من دولة إلى أخرى ومن ضريبة إلى أخرى. يؤدي التهرب الضريبي إلى آثار سلبية اقتصادية ومالية واجتماعية، لذلك تعمل الدول على مكافحة هذه الظاهرة على المستويين الوطني والدولي. لقد أولى المشرع الجزائري اهتماماً كبيراً لمجال السياسة الضريبية من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل والمبادئ والآليات لمكافحة التهرب الضريبي. تتنوع هذه الوسائل بين الرقابية، والوقائية، والعقابية، والتحفيزية، بهدف الحد من هذه الظاهرة. من بين هذه الإجراءات، تعديل بعض القوانين التي تحتوي على ثغرات يمكن للمكلف التهرب من خلالها، بالإضافة إلى إصدار قوانين جديدة وإجراء إصلاحات عديدة. ولضمان تحصيل الضرائب بشكل فعال، تسعى الدولة إلى إعداد وسائل وقائية يمكن أن تخفف من عبء تحصيل الضريبة، وتعتبر هذه الوسائل أحد أشكال العلاج على المستوى الإداري. كما تعتمد الدولة على الوسائل الرقابية التي تعد أفضل طريقة لمكافحة التهرب الضريبي، من خلال تفعيل سلطة التحقيق والرقابة، بالإضافة إلى وسائل قمع الجريمة الضريبية عبر المتابعة والعقوبة.

المبحث الأول: أثر التهرب الضريبي على الخزينة العمومية

تعتبر الضرائب من أهم أموال الخزينة الوطنية، كما تعد جريمة التهرب الضريبي من أخطر الجرائم التي تؤثر على دور التمويل لأنها تؤثر سلباً على التنمية المستدامة وتخلف عجزاً في ميزانية الدولة .

لتهرب الضريبي تأثيرات متعددة على قطاعات اقتصادية ومالية متعددة، ومن الناحية الاجتماعية والنفسية، تعد الضرائب المورد المالي الأكثر أهمية في البلاد وأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية .

المجتمع ولتقادي انتشار هذه الجريمة وعواقبها يجب على الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة سياسات رشيدة تحد من استغلال الوضع وتفاقمه عبر وسائل وأساليب الردع مثل التدابير العقابية، وكذلك طرق الوقاية والسيطرة .

قد يبد ورصد وقياس عملية التهرب الضريبي بشكل دقيق إحصائياً أمراً صعباً للغاية، إذا لم يتم النص على ذلك لا يمكن ذلك من الناحية العملية، ولا يمكن تحقيقه على مستوى البحث والنظرية الاقتصادية وتنشأ الصعوبات لعدة أسباب، مثل الطبيعة المحددة للتهرب الضريبي كعمل يتم في سرية من ناحية، من ناحية أخرى، من الممكن أن تحدث في مراحل مختلفة من التسوية الضريبية، بدءاً من المخزون وتنتهي إدارة الضرائب لدافعي الضرائب وأنشطتهم بتحصيل الضرائب، مما يضاف إليه نقاط الضعف الإحصاءات المالية الموجودة سواء المتعلقة بالنشاط الاقتصادي أو الإنتاجية وتوزيع الدخل.

المطلب الأول: الأثر المالي للتهرب الضريبي

ظهور الأثر المالي للتهرب الضريبي وهذا واضح بالنسبة للمالية العامة لأنه يؤدي إلى نقص الأموال وبالتالي العجز الوطني غير قادرة على تنفيذ مشاريع أو استثماراتها، وهو عجز يحرم المواطن من الاستفادة منها مشروع. ولهذا تلجأ الدول إلى الإكراه الخارجي أو طباعة النقود بالمجان فه ويولد معدلات تضخم مرتفعة ويزيد الضغوط المالية .

القسم الأول: الإصدار النقدي إنه ضخ مبلغ معين من المال (المبلغ النقدي)، المعروف أيضاً باسم تمويل التضخم، والذي يولد عنه¹.

¹ بولوخ عيسى ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والعش الضريبي، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة باتنة، 2003-2004، ص33.

- ✓ ترتفع الأسعار بشكل مفرط وغير طبيعي دون زيادة مقابلة في الإنتاج .
 - ✓ ظهور أنواع مختلفة من التضخم
 - ✓ نقص القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقمها .
 - ✓ التغيرات في أنماط الاستهلاك وانخفضت صادرات البلاد، مما أدى إلى نقص العملة أمر صعب .
 - ✓ اختلال التوازن بين الطبقات الاجتماعية وظهور الأسواق السوداء .
- القسم الثاني: الدين العام وذلك انطلاقاً من أن الدين العام هو أحد أموال الدولة ولا يجوز أن يكون إلا داخلياً أو خارجي أو قد تكون المدة طويلة أو قصيرة. ناجمة عن الاكتتاب العام أو اللجوء إلى البنوك.
- ✓ يشكل السداد عبئاً على ميزان المدفوعات وتحمله عدة أجيال العبء المستقبلي لهذه القروض، خاصة إذا تم استخدامها لأغراض استهلاكية لا تترتب عليها أية فوائد للجيل القادم.
 - ✓ يؤدي سداد القروض وضعف القوة الشرائية الشخصية إلى عدم كفاية الإنفاق العام.
 - ✓ فقدان الثقة بالبلد وعزوف المؤسسات المالية والأفراد عن منح القروض .
- القسم الثالث: زيادة ضغط عجب الذنب دول تلجأ إلى فرض أسعار أعلى أو فرض ضرائب جديدة على ... إن زيادة الإيرادات الضريبية لمواجهة العجز الناجم عن التهرب الضريبي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية الضغوط المالية على دافعي الضرائب تؤدي إلى التهرب الضريبي والميل إلى الغش والتهرب الضريبي ومن يدفع، فهذا ما يساعد ويشجع على الاستخدام الإجرامي للتهرب الضريبي.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي

عن التهرب انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني يكبح أهم محفزات الاقتصاد المكلف المهرب سواء شخص طبيعي كان او معنوي سيصبح في وضعية مالية أفضل من الذين دفعوا مستحقاتهم اتجاه الخزينة العمومية وبالتالي فوديته المالية تسمح له في ظل الظروف الاقتصادية ان يقوي مكانته في السوق، بتقديم منتجات وخدمات بأسعار تنافسية لتتاح له بذلك الفرص لاحتكار السوق.

لأنها تخفيض الاعداء عن المكلف المهرب يتيح له دفع الضريبة لكن بأقل من قيمتها، على غرار المكلف الشريف وبهذا يكون من السهل عليه ازاحه المكلف الذي ادى التزاماته الضريبي كاملا وقد يصل الامر الى حد افلاسه.

بالإضافة الى ان التهرب يوجه عناصر الانتاج الى الأنشطة التي تفرط فيها ضريبة اقل، او حتى يسهل من تهرب على حساب الأنشطة الاكثر انتاجية، كما يقلص من حجم الانتاج الوطني ويوسع من الاقتصاد السري.

يؤدي التهرب الى إنقاص الإيرادات الضريبية للدولة مما يجبرها على رفع معدلات الضرائب لتعويض النقص الحاصل مما يزيد من الضغط الضريبي على المكلفين الشرفاء الذين لا يحاولون التهرب، فيغير أحد القواعد الأساسية التي تقوم عليها الضريبة وهي قاعده العدالة.

ظهور ازمة رؤوس الاموال اذ ان التهرب يكون في العادة بإخفاء رقم الاعمال او ابقاء الاموال خامره لكيلا تظهر للمصالح الجبائية فلا يتم الاقتطاع منها، وقد يلجا البعض الى فتح حسابات بنكية في الخارج وتهرب رؤوس اموالهم الى الخارج ما ينقص إيرادات الدولة.

توجيه رؤوس الاموال للأنشطة غير مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية مما يعوق عمليه التنمية، فالارتفاع الشديد لمقدار الضريبة يحرض الافراد على التهرب من خلال تحويل ثروتهم الى اشكال يصعب الوصول اليها ضريبيا مثل اقتناع من المجوهرات والتحف هو استثمار في العقارات والمضاربة عليها او اكتنازها في شكل نقود وودائع خاملة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي

يخلف التهرب اثار جد حساسة على المستوى الاجتماعي نجملها في بعض النقاط التالية⁽²⁾:

☞ التهرب يولي التهرب اخر: الامناء مما يحملون التزامهم الضريبي بكل اخلاص قد ينظمون للمكلفين الذين تهربوا بالفعل نتيجة عدم احساسهم بالعدالة وقد يكون رفع سعر الضريبة هو السبب وذلك بتحميلهم لعب فوق طاقتهم سعيا من المشرع الضريبي لتدارك النقص الحاصل في الإيرادات الضريبية وموازنة الإيرادات والنفقات لتتناسب مع البرنامج التنموي المسطر.

☞ تراجع الصديق في المعاملات الاقتصادية: بما ان كل متهرب يمسك محاسبة مزوره لإخفاء رقم اعماله، فمن الطبيعي ان يضع خطة بديله في حال تفتنت المصالح الجبائية لأمر تصريحاته مباشرة الاجراءات القانونية للحصول بما تحمله من عقوبات على اخفائه لي رقم اعماله، يمتنع امام ملح فروض

(1) - طرشي ابراهيم، التهرب الضريبي واليات مكافحته، ، مذكرة ضمن متطلبات ميل شهادة الماستر تخصص قانون العام للأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 - 2015، ص18.

(2) - طرشي ابراهيم، نفس مرجع السابق.

للعلماء نتيجة عدم اطمئنانهم لما يصدر من الإدارة الجبائية من ردة فعل وهذا ما يجعل الصدق بينهم مستحيلا او مستبعدا.

✍ تثبت وتعميق الفوارق الاجتماعية: وذلك لاعتماد الدول النامية على الضرائب لتمويل الخزينة ما يؤدي الى فرض ضرائب المبالغ فيها ما يبني لدى الافراد الاحساس بالقهر والاستغلال من النظام الجبائي، وما يزيد في اتساع الهوة، هو سقوط الدولة عن بعض تجاوزات اصحاب النفود بتهربهم الدائم، ما يخلق جوا مضطربا في العلاقات بين الافراد ويؤدي الى ظهور الفوارق الاجتماعية، اضافة الى انتشار الرشوة التي مهما ارتفعت قيمتها فهي لن تصل لحد مبلغ الضريبة، ما يرسخ فكره التهرب ويمنحهم البديل، في حين يقع الضريبي على الفقراء واصحاب الدخل المحدود ما يجعل الضريبة تتعارض مع مبدا العدالة الضريبية بشقيها الافقي والعمودي.

✍ تفشي المدنية الجبائية في المجتمع: كتب المدنية الجبائي هو تفضيل المكلف للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة، لذلك فالتهرب يكون جيلا لا يكثرث للأخرين ويسعى لمصلحته مهما كانت النتائج.

المبحث الثاني: آليات مكافحة التهرب الضريبي

جريمة التهرب الضريبية ظاهرة تتسبب في خسائر فادحة للاقتصاد وتؤثر سلبا على النظام الضريبي والمجتمع بشكل عام، يعتبر التهرب الضريبي استخدام وسائل الغير قانونية او غير أخلاقية لتقليل مبلغ الضرائب المستحقة، سواء عن طريق تقديم معلومات مضللة، او تجاهل الالتزامات الضريبية، او استغلال الفجوات في نظام الضريبي، تتضمن اثاره السلبية تقليل الايرادات الضريبية اللازمة لتمويل الخدمات العامة، وتشويه المنافسة العادلة بين الشركات، وتقويض النظام الاقتصادي بشكل عام.

لذا تصبح مكافحة الكهرباء الضريبي ضرورة حتى تتطلب التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني لضمان الامتثال الضريبي الشامل والعاقل.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث لوسائل متنوعة تساعد على الحد من التهرب الضريبي

المطلب الاول: للوسائل الوقائية

الوسائل الوقائية هي مكافحة التهرب الضريبي تتمثل في تبني استراتيجيات واجراءات تهدف الى تقليل فرص التهرب الضريبية قبل وقوعها، وذلك من خلال التعزيز الامتثال الضريبي وتشجيع الشفافية المالية. هذه الوسائل تشمل مثلا توفير توجيهات وتوعيه للمكلفين حول التزاماتهم الضريبية، وتبني نظم ضريبية

أكثر شفافية وسهولة في الفهم، وتوفير حوافز وتسهيلات للامتثال الضريبي، بالإضافة الى توفير تدريب والتثقيف للمحرفين في مجال الضرائب لضمان التطبيق الصحيح للقوانين الضريبية

تتعلق اولاً بالتشريع الضريبي فمن الواجب قبل كل شيء ان تعتمد الدولة سياسته اقتصادية ومالية واضحة تكون اساساً لسياسه ضريبية مستوحاة من حاجات البلاد ومتوجبة مع متطلبات الاقتصاد الوطني وغاياته المحددة بصورة وقائية ضمن خطة انمائية شاملة ولا بد لذلك من اعادة دراسة التشريع الضريبية بوجه عام والسعي لوضعها في نظام ضريبي منسجم ومترايط خال من التعقيد والابهام لا يتضمن ثغرات تترك مجالاً للتهرب وعدم المساواة في الضريبة ويمكن في هذا الصدد اعتماد طريقة تقدير مادة التكلفة استناداً للمظاهر الخ او طريقة تحصيل الضريبة بحجزها عند المنبع كلما كان ذلك ممكناً بسبب ما تحتمله طريقة التصريح من قبل المكلف مباشرة بعد عن الصدق والحقيقة او طريقة الزام المكلف بتقديم تصريح مؤيد باليمين حتى اذا ظهر عدم صحته عقب المكلف بالعقوبات الخاصة باليمين الكاذبة كما هو مطبق في فرنسا ولكن التشريع الضريبي لا يكفي وحده اذا لم يرقم بتطبيقه الجهاز اداري يتمتع بالكفاءة، والخبرة، والنزاهة واذا لم يخضع المكلفون والمراقبون الماليون كافية وقد يحتاج البعض بان في ذلك ازعاجاً للمكلفين يتسبب في ارهقهم وتدمرهم ولكن من المتفق عليه استناداً الى التجربة ان الرقابة الجدية الواعية لا تزعل سوى سيئين لي الذين يخشون في افتتاح امرهم اذا ان الشرفاء لا يمكن ان تدخل الى قلوبهم الخشية.

لضمان تحصيل تسعى الدولة جاهده لإعداد وسائل وقائية من شأنها ان تخفف من عبء او اثار هذه المعضلة الكبيرة التي تمتد حتى الى كبراء الدول ومن بين هذه المستويات التي تعمل الدولة على ادراجها المستوى التشريعي والمستوى الاداري الذي يمثل الوعاء الذي تصب فيه كل التشريعات الضريبية لتطبيقها من اعادة دراسة التشريع الضريبي بوجه عام بالمقارنة مع التشريعات الاخرى والسعي لوضعها في نظام ضريبي منسجم ومحكم مترابط خالي من التعقيد والغموض في نصوص لا تتضمن ثغرات تترك مجالاً واسعاً للتهرب.

ارساء هيكل ضريبي محكم يتماشى مع تحقيق عدالة اجتماعية امام جميع المكلفين عن طريق صياغة بسيطة تتسم بالاستقرار والمرونة في نفس الوقت، ولتحقيق الاهداف الاصلاحات الاقتصادية من استقرار مالي والدعم للتنمية بصفه عامه اذ ان غموض النظام الضريبي وتعدد خصائصه يشجع على تهرب الضريبي.

تبسيط النظام الضريبي ان الصياغة القانونية الجيدة تسهل على المكلفين فهمها لذا يجب ان تبتم بالبساطة والوضوح والمرونة لان صياغة القانون الضريبي تلعب دورا رئيسيا في نجاح او فشل اي نوع من انواع الضرائب.

الغاء التعقيدات والمتمثلة في تعدد الضرائب واختلاف معدلاتها حتى تسهل على المكلف والإدارة الضريبية معا تبسيط الاحكام قانون الضرائب واجراءات تنفيذها لمنع التهرب منها ولو جزئيا.

استقرار القوانين حيث ان عدم استقرار القوانين الذي يضيف غموضا على هذا النظام نظرا للتغيرات والتعديلات التي تقع على قوانين مما يساعد على التهرب من دفع الضريبة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الوسائل الرقابية للحد من التهرب الضريبي

التهرب الضريبي يشكل تحديا كبيرا للعديد من الحكومات لأنه يؤثر على الإيرادات العامة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. لمكافحة التهرب الضريبي، تتبنى الدول مجموعة من الوسائل الرقابية والآليات التي تهدف الى زيادة الاقتتال الضريبي وتقليل فرص، وفيما يلي بعض الوسائل الرقابية:

❖ اولا: تحسين فعالية النظام الضريبي

يعتبر والتهرب الضريبي كنتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فان تحسين فعالية ذلك النظام سيساهم في معالجه ظاهرة التهرب الضريبي، ذلك بمراعاة ما يلي:⁽²⁾

تبسيط النظام الضريبي: يجب العمل على تبسيط الاجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب، فضلا عن صياغة التشريع الضريبي بأسلوب سهل على المكلفين فهمها، وعليه يجب ان يتسم النظام الضريبي بالشفافية في اجراءات فرض الضرائب، وفي تقييم رقم الاعمال خاصة اذا تعلق الامر بالنظام الجزافي، ويساهم الاستقرار الضريبي في وضوح التشريع والتسهيل الاجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل بينما يعتقد التشريع الضريبي لكثرة التعديلات والتي تطرا عليهن كما ان تعمل وعد الاستقرار التشريع الضريبي لكثرة التعديلات التي تطرا عليه، كما انها تعتقد وعدم استقرار التشريع الضريبي يؤدي الى نشوء حالة من الحساسية اتجاه الضريبة، لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات الضريبية واستقرارها، بالإضافة الى وضوحها بالقدر اللازم من اجل مكافحة التهرب الضريبي.

(1) - عباس سامر شريف، التهرب الضريبي واساليب مكافحته، قسم القانون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2017، صص 19-20.

(2) - معاشو مليكة، آليات مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة ضمن المتطلبات من شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015 - 2016، صص 37-38.

✍ **ارساء نظم ضريبي عادل:** يشكل الاحساس بالتعسف الضريبي من اهم العوامل التي تؤدي الى استفحال ظاهرة التعرض الضريبي، ولمعالجه ذلك الوضع يعمل المشرع على ارساء نظم ضريبي عادل وذلك من خلال مراعات ما يلي:

✓ الاخذ بمبدأ شخصية الضريبة.

✓ شمولية الضريبة.

✓ اعتدال معدل الضريبة.

✓ تجنب الازدواج الضريبي.

✓ اعفاءات ضريبية مدرسة.

بالإضافة الى ذلك يجب تحقيق المساواة التامة بين جميع الممولين اما قانون الضريبة، وذلك بعدم التمييز اي طائفه في المعاملة الضريبية من غيرها ما لم يكن ذلك لأسلوب موضوعية.

✍ **صياغة التشريع الضريبي:** بعد ان يتم تحديد الفلسفة والسياسة الضريبية وتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوسائل والادوات المستخدمة لتحديد الاهداف، وبالتالي تحديد السمات العامة للنظام الضريبي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، تأتي الخطوة الاهم، وهي صياغة التشريع الضريبي، ترجمة هذه السياسة الضريبية في نصوص مكتوبة، حيث يتميز النص القانوني بتحديد الدقيق الذي ينقل الاهداف الى اجراءات محددة عبر القواعد وشروط ملموسة.

وهنا من تكرار اهمية وجود التشريع الضريبي الجديد واصيل، واضح ومرن، يتضمن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، عوضا عن جملة الضرائب غير المباشرة المتناثرة المرفوضة⁽¹⁾.

❖ ثانيا: تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة

ان تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية لا تقتصر على أحدهما فقط بل هي مسؤولية الطرفين معا ويجب على كل منهما اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين المستمر في علاقتهما.

✍ **الاجراءات المتعلقة بالإدارة الجبائية:**

الاهتمام المتزايد بالنشرة الوعي الضريبي لدى الممولين حتى تكون لديهم ثقافة مجتمع تركز على اهمية الضرائب في التنمية الاقتصادية.

تحسين اساليب التعامل مع المكلفين من خلال تدعيم الادارات الجبائية بمكان التبلي العلاقات العامة تقوم من خلالها بمساعدة الممولين وارشادهم الى التفسيرات الصحيحة لأحكام قوانين الضرائب وطرق تحديد

(1) - علي غانم بو محمود، الاصلاح المالي واعادة الاعمار في فترات الازمات- دراسة تطبيقية-، رسلان للنشر والتوزيع، 2023، ص222.

- الأوعية، قيمتها ومواعيد سيدادها، كما تعمل على مساعدة بعض الموالين الذين تكون لديهم صعوبات في بيانات الاقرار الضريبي كما في حالة الممول الاموي الذي لا يعرف القراءة والكتابة او الممولة المعرف.
- ✓ الحد من مشاعر التصغير المكلف امام الإدارة الجبائية من خلال تبسيط العبارات الإدارية وتحسين شروط الحوار بينهما، عند تطبيق الاجراءات الثنائية.
- ✓ تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة وذلك بتأسيس تصريح تصحيحي بالنسبة لشركات التي تتوفر على جمعية عامة مخول لها البحث في حسابات الشركة اكتب من اجل لا يتعدى 21 يوما الموالي لانقضاء اجل القانونية المنصوص عليها في القانون التجارية.
- ✓ منح اجل ثاني للرد بقدر 40 يوم للمكلفين بالضريبة الخاضعين لعملية التصحيح عندما يشمل التبليغ النهائي عناصر جديدة في التصحيح.
- ✓ ترقية وسائل الحديثة كموقع واب الفرائض وذلك من خلال اثاره بمعلومات جبائية بعد كل تعديل يمس التشريع الجبائي وتزويد محتواه بمزيد من المعلومات تخص ذمة الخاضعين للضريبة.

✍ الاجراءات المتعلقة بالمكلف:

- ✓ القيام بأداء واجباتهم الجبائية بكل صدق وامانه كان يقتدوا ببعض المكلفين النزلاء الذين يفتخرون بأداء مستحقاتهم الجبائية امثال القاضي الامريكي " أحب ماشي حاجه ان ادفع الضرائب لاند بها اشترى حضارتي".
- ✓ ان يقتنع المكلف بضرورة ادائه لواجبه الضريبي، وان يقوم به وحده طائعا مختارا عن طيب خاطر مستمدا ذلك من دور الفاعل ودور الضريبة في البناء الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ ضرورة استعمال واستفسارا المكلفين عن حقوقهم وواجباتهم الجبائية بمراجعته الغدرة الجبائية لتزويدهم بمختلف المعلومات وكذلك الحضور والمشاركة زهره المالية والغدرة العامة للضرائب وهذا بغية تطوير ثقافتها الجبائية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الوسائل العقابية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي

للحد من دائرة التهرب الضريبي، يمكن استخدام عدة وسائل عقابية تكون فعالة في ردع المتهربين وتحقيق الامتثال الضريبي.

❖ الاشخاص الخاضعون للجزاء:

تتعدد المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي من مخالفته للقوانين، غير الا انعقاد المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي هو خروج عن قاعدة العامة للعقوبات، وهي الخصوصية التي كراستها النصوص الضريبية.

(1)

✍ **الفاعل الاصلي:** من البديهي ان يكون الفاعل هو اول من يخضع للجزاء ويكون اما شخصا طبيعيا او معنويا وقد يساعده ارتكاب الجريمة شخصا فيكون هو اخر كل ما دله. وبالرجوع الى قانون العقوبات المادة 41 منه، فانه عرف الفاعل الاصلي بانه كل من ساهم او الولاية او التحايل او التدريس الاجرامي⁽¹⁾.

✍ **الشريك:** ان الشريك في الجرائم الضريبية يعتبر مسؤولا جنائيا عن ارتكاب الفعل المجرم قنونا من تجريم الفعل الذي ساهم فيها، لا من اجرام المكلف بالضريبة، فالشريك يستمد اجرامه من تجريم الفعل لا من اجرام فاعله، ومن ثم يتعين لوقوع الاشتراك ووقوع الجريمة الضريبية، ولا ويستوي في ذلك ان تقع الجريمة تامة او يقتصر الحال على مرحله الشروع.

وقد اختلفت النصوص الجبائية تعريف الشريك في الجريمة التهرب الى تعريف شركاء مرتكبي الجرائم المحددة بموجب قانون العقوبات، على انه يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد به كل الطرق وعاون الفاعل او الفاعلين على ارتكاب الافعال التحضيرية او المساهلة او المنفذ لها مع علمه بذلك.

التهرب الضريبي يمثل تحديا كبيرا للعديد من الحكومات حول العالم وللحد منه تفرض مجموعة من العقوبات يمكن ان تكون عقوبات جبائية، او جزائية، او تهديدية، او مهنية⁽²⁾.

❖ العقوبات الجبائية:

العقوبات الجبائية هي الاجراءات التي تتخذها السلطات الضريبية للحد من ظاهرة بالضريبي وضمان الامتثال للقوانين الضريبية. تشمل هذه العقوبات مجموعة من التدابير التي يمكن ان تكون مالية او ادارية او جنائية.

ستناول الغرامات الجبائية حسب كل قانون من القوانين الجبائية لأنها تختلف مضمونا ومقدارا من قانون لآخر.

✍ عقوبات قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة:

تطبق على المكلف بالضريبة عند عدم تقديمه تصريح بالوجود، غرامه مالية تقدر ب 30,000 دج.

(1) - حاشي عبد الرحمن، اليات مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015-2016، صص 58-60.

(2) - حاشي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

عقوبات النقص التصريح أو القيام بأعمال الغش تنص المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة على انه عندما يصرح المكلف بالضريبة، ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة الى الاسس والعناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة، أو يبين دخلا أو ربحا ناقصا أو غير صحيح، يزداد مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها نسبة:

✓ نسبة 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتمرس منها تقل عن 50,000 دج أو تساويه.

✓ نسبة 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50,000 دج ويقل عن 200,000 دج أو يساويه.

✓ عند القيام بأعمال تدليسيه تطبق زيادة تقدر بنسبة 100% إذا كان مقدار الحقوق المتملص منها سنويا اقل من 5.000.000 دج أو ما يساويه.

❖ عقوبات قانون الضرائب غير المباشرة:

نميز بين نوعين من العقوبات الجبائية، عقوبات ثابتة وعقوبات نسبية.

✍ **العقوبات الثابتة:** ونصت عليها المادة 523 من ق.ض.غ.م، غرامة جبائية تتراوح من 5000 دج الى 25,000 دج بالنسبة لجميع المخالفات المتعلقة بالضرائب الغير المباشرة.

✍ **العقوبات النسبية:** تطبق غرامه لا تقل عن 25,000 دج في حالة التملص من الحقوق أو يكون الرسم المحصل عليه محل شذبه نتيجة عدم مراعاة اجراءات قانونية، اما في حالة رفض تقديم الوثائق أو اتلافها قبل انقضاء الاجل، تعاقب المادة 537 من ق.ض.غ.م بغرامة 1000 دج الى 10000 دج.

✍ **عقوبات قانون الرسم على رقم الاعمال:** لجات الماهد 122 من ق.ر.ر.أ على معاقبة كل من يجعل الاعوان المؤهلين لمعاينة المخالفات المتعلقة بالتشريع الجبائي في وضع يستحيل عليهم اداء وظائفهم بغرامة 1000 دج الى 10.000 دج.

اما المادة 114 من ق.ر.ر.أ على المعاقبة كل من يقوم بمخالفة الاحكام القانونية او النصوص التنظيمية المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة بغرامه تتراوح بين 500 دج الى 2500 دج، وفي حالة استعمال طرق تدليسيه بدفع غرامة 1000 دج الى 5000 دج⁽¹⁾.

(1) - مقراني ايمان، منلايخاف محمد امين، الاليات والقانونية للحد من التهرب الضريبية، مذكرة ضمن لمنطلبات نيل شهادة، تخصص تسيير مؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه احمد درايه، أدرار، 2015-2016، صص 43-45.

❖ عقوبات قانون الطابع:

نشاط المادة 33⁽¹⁾ من قانون الطابع ان كل غش او محاولة للغش بصفة عامة كل مناورة تكون غايتها او نتيجتها الغش او تعريف الضريبة للشبهة يتم عن طريق استعمال الآلات المشار اليها في المادة 04 يعاقب عليها بعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل بالنسبة لكل ضريبة متملص منها. غير انه في حالة استعمال الة بدون ترخيص من الإدارة، فان الغرامة لا يمكن ان تكون اقل من 10,000 دج.

تعد العقوبات الجنائية اداة مهمة في مكافحة التهرب الضريبي، حيث تلعب دورا ردعيا يحفز الافراد والشركات على التزام بالقوانين الضريبية. يمكن تقسيم العقوبات الجنائية في مجال الكهرباء الضريبي الى عدة انواع، تشمل منها الحبس، التشهير، المصادرة، الخ.

بالنسبة للضريبة على دخله الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات، كل من حاول التخلص والتملص باستعمال طرق تدليسيه في اقرار التي يخضع لها او تصفيتهها سواء كلياً او جزئياً فانه يعاقب بغرامه مالية مبلغها بين 50,000 و10,000 دج، ويحبس لمدته خمس سنوات او بإحدى العقوبتين، وتشمل الاعمال التدليسي على وجه الخصوص ما يلي:

- الاغفال عن قصد تسجيل الحسابات او تسجيلات اخرى غير صحيحة او صورية في كل من السجل اليومي وسجل الجرد.
 - الاغفال والتقليل على قصد في التسريح عن رقم الاعمال.
 - استعمال فواتير او الإشارة الى نتائج لا تتعلق بعمليات فعلية.
- كما تطبق العقوبات السابقة على الشركاء مرتكبي هذه المخالفات كمحاسبين معتمدين او من لهم دراية بأمر الجبائية كمستشارين الجبائيين او حتى الوكلاء.

اما بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، فبإضافة الى الغرامات الجنائية قد يتعرض المكلف الى عقوبة جنائية، كما جاء في المادة 117 التي تنص على انه من تملص او حاول التلمس بصفة جزئية او كلية عن طريق استعماله لطرق تدليسية يعاقب بغرامة مالية مبلغها يتراوح ما بين 50,000 الى 100,000 دج، وبعقوبة الحبس خمس سنوات، او بإحدى العقوبتين، ولا تعتبر اعمالا تدليسية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة هي:

(1) - المادة 33، ومن قانون الطابع.

- ✓ اخفاء المبالغ او الحواصل التي يطبق عليها الرسم من بينها على اليات البيع دون فواتير.
 - ✓ تقديم وثائق خاطئة وغير صحيحة قصد الحصول على تخفيض الرسم.
 - ✓ سعي المكلف الى تنظيف عجله عن الوفاء او الحيلة دون تحصيل الضريبة المستحقة.
- كما يمكن للإدارة الجنائية اللجوء الى بعض الطرق الاخرى بأسلوب عقابي اهمها:
- منع المكلف من مزاوله نشاطه المهني، غلق بعض مقراته، توقيف الحساب البنكي وحجز ممتلكاته.

❖ العقوبات الاضافية:

وهي التي يمكن للإدارة الجبائية تطبيقها، وهي عبارة عن عقوبات تصحيحية فعندما تكون حالات الغش وعملية التدليسية والضرائب غير المدفوعة تفوق 10% من مبلغ الضرائب التي يجب دفعها، فالعقوبات تكون على الشكل التالي⁽¹⁾:

- ✓ 200% فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- ✓ 100% فيما يخص الرسم على النشاط المهني (TAP)
- ✓ 100% فيما يخص الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)
- ✓ 100% فيما يخص الضريبة على ارباح الشركات (IBS)
- ✓ 100% فيما يخص حقوق الطابع. (DROIT DE TIMBRE)

(1) - مقراني ايمان، منلاخاف محمد امين، المرجع السابق.

خلاصة:

تعد ظاهرة الضريبة من تحديات الكبيرة التي تواجه الحكومات، نظرا لتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والعدالة الاجتماعية، ولقد تم الطرح العديد من الآليات للحد من هذه الظاهرة، من أبرزها الآليات الوقائية، الرقابية، الجبائي، والعقابية التي تتضمن مجموعه من الادوات والتدابير التي تهدف الى الحد من تهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الضريبي.

ان تحقيق فعالية الجهود المبذولة يتطلب تكامل الادوار بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق نظام ضريبي عادل وفعالي في تعزيز الموارد المالية للدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث : دراسة
حالة للخزينة العمومية
ولاية البويرة

تمهيد:

يتمثل الجانب التطبيقي في التطرق إلى ما درسناه في الجانب النظري ولكن من الناحية الميدانية، ولهذا فإن دراسة حالتنا هذه تمت في خزينة ولاية البويرة باعتبارها لها دور في التحصيل الضريبي وسنستعرض في هذا الفصل تقديم موجز عن الخزينة وعليه سنتطرق في هذا الجانب إلى:

مبحث 1: تقديم خزينة ولاية البويرة.

مبحث 2: واقع التهرب الضريبي في ولاية البويرة.

المبحث الأول: تقديم خزينة ولاية البويرة.

باعتبار أن الخزينة هي الجهاز المالي للدولة، والإدارة التي تتولى جميع الإيرادات وصرف النفقات فبتعاقب الفترات التاريخية للجزائر تغيرت معها هيكلية الخزينة وتنظيمها بحيث مرت بعدة مراحل قبل وبعد الاستقلال وهذا حسب تغير النظام المتبع ومتطلباته السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن خزينة ولاية البويرة.

ظهرت الخزينة العمومية منذ القديم وكانت تلعب دورا هاما وفعالا في تسيير أموال الدولة وقد عرفت عند المسلمين "ببيت مال المسلمين" ومن هنا بات من المؤكد أن كل العمليات المالية العمومية تستوجب صندوق خاص لقبول الإيرادات وصرف النفقات، هذا الصندوق يسمى بالخزينة العمومية.

تم تأسيس الخزينة العمومية الجزائرية سنة 1943، وأعيد هيكلتها سنة 1958 وقد تم الفصل بين الخزينة العمومية الجزائرية والخزينة العمومية الفرنسية سنة 1962. وفي سنة 1964، أصبحت تقوم بتسيير ميزانية الدولة من جهة وتمويل المشاريع الاستثمارية الانتاجية المخططة أي تمويل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ونجد أن دور الخزينة بدأ فعلا في 1967، وهذا مع بداية الخزينة العامة ب 1970 أضيف إلى ذلك أن الخزينة كانت تمنح فروض لفائدة القطاع العام وهذا من أجل دفع عجلة التنمية بالمقابل كانت تقوم بتحصيل بالمقابل كانت تقوم بتحصيل الإيرادات التي تمثل خاصة في الجباية العادية والجباية البترولية، أما في سنة 1971، فإن الدور الجديد للخزينة تركز في التمويل وكذلك توزيع الادخارات الجديدة بفضل سندات التجهيز الموجودة في الحساب الجاري، المكون من المؤسسات العامة والخاصة أما فيما يخص تمويل الاستثمارات الطويلة والمتوسطة المدى فإنها تمول من طرف البنك الجزائري للتنمية عن طريق الخزينة .

أنشأت الخزائن الولائية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 67-37 المؤرخ في 8 فيفري 1967، المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للخزينة. ثم المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 11 ماي 1991، الذي تم تعديله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-40. المؤرخ في 19 جانفي 2003 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها من خلال المادة 02 من نفس المرسوم التي تنص:

تتألف المصالح الخارجية للخزينة، تحت سلطة المدير العام للمحاسبة مما يلي:

- ✓ المديرية الجهوية للخزينة.
- ✓ الخزينة المركزية والخزينة الرئيسية.
- ✓ الخزائن الولائية.
- ✓ خزائن البلديات.
- ✓ خزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية.

وهذا المرسوم يبقى ساري المفعول إلى يومنا هذا.

وأنشأت خزينة ولاية البويرة عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 74-191 المؤرخ في 17 سبتمبر 1974، وتضم المديرية الجهوية للخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزائن الولائية، خزائن البلديات، خزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية المتواجدة على مستوى الولايات التي تخضع لاختصاصها الإقليمي.

وتقع خزينة ولاية البويرة في حي قويزي سعيد سيتي واست والتي هي تابعة للخزينة الجهوية بسطيف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية البويرة.

يعتبر الهيكل التنظيمي من أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح الخزينة الولائية في أداء مهامها، فانسجام مختلف الوظائف الموجودة بها وترابطها مع نمط التسيير والإستراتيجية المتبعة من طرف الخزينة يجعلها متكيفة مع البيئة الموجودة، لذا تسعى الخزينة الولائية إلى الاهتمام بهذا العامل وذلك من خلال تطبيق الهيكل التنظيمي.

إن الهيكل التنظيمي للخزينة الولائية مقسم حسب مختلف الوظائف التي تقوم بها والتي في مجملها تؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة. وتطبيقا لأحكام المادتين 10 و 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-129،

المؤرخ في 26 شوال عام 1411 الموافق 11 ماي سنة 1991، المعدل والمتمم بموجب القرار المؤرخ في 03 شعبان 1426، الموافق 07 سبتمبر 2005، يحدد تنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها. جاء في المادة 02 من القرار المذكور أعلاه، تتكون خزينة الولاية من ثمانية (8) مكاتب هي:

✓ مكتب النفقات العمومية.

✓ مكتب الحافظة والمحاسبة.

✓ مكتب التسديد والتحويل.

✓ مكتب المراقبة والتحقق.

✓ مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف.

✓ مكتب تسوية عمليات الخزائن البلدية وخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية.

✓ مكتب مراقبة البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية.

✓ مكتب الإعلام الآلي.

ويساعد أمين الخزينة وكيلان مفوضان ويمكنهم أن يؤهلاهما لإمضاء فرديا أو جماعيا على كل وثائق تسيير المركز المحاسبي حتى يضمن التسيير الجيد للخزينة العمومية.

يختلف دور وعمل كل مكتب في تسيير الخزينة العمومية ويتم عرضها بما يلي:

✓ **مكتب النفقات العمومي:** يكلف بما يأتي⁽¹⁾:

✓ استلام حوالات الدفع المصدرة من حساب ميزانيات الدولة وميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون المكتب محاسبها لأجل التكفل بها وقبولها كنفقات.

✓ القيام بالتحقيقات المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بإصدار ورفض حوالات الدفع.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، المؤرخة في 23 ربيع الثاني 1427 الموافقة 21 ماي 2006، المادة 3 قرار مؤرخ في 3 شعبان 1426 الموافق ل 7 سبتمبر 2005، يحدد تنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها، ص 24.

- ✓ السهر على مسك بطاقة الصفقات العمومية.
- ✓ السهر على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز العمومي.
- ✓ السهر على تطبيق التنظيم الذي يسير التجهيز المتعلقة بالعقود المبرمة في إطار الصفقات العمومية.
- ✓ القيام بعمليات الدفع المؤقت المأمور بدفعها في إطار التنظيم المعمول به والسهر على تسويتها.
- ✓ ولهذا الغرض يتكون مكتب النفقات العمومية من ثلاثة (3) أقسام فرعية هي:
- ✓ القسم الفرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة.
- ✓ القسم الفرعي لميزانية التجهيز
- ✓ القسم الفرعي لميزانية الولاية والمؤسسات العمومية.
- ✓ **مكتب الحافظة والمحاسبة:** يكلف بما يأتي⁽¹⁾:
- ✓ ضمان مسك حسابات الأموال الخاصة وحسابات أموال الهيئات العمومية، والموثقين وكتاب الضبط وتسييرها.
- ✓ ضمان مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيم والسندات.
- ✓ ضمان تسيير الافتراضات (اكتتاب سندات التجهيز وتسوية الفوائد والسندات المستهلكة).
- ✓ تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية والقضائية.
- ✓ تنفيذ مقررات العدالة وقرارات التحكيم على الصعيد المالي.
- ✓ ضمان تسديد ملفات المنح.
- ✓ ضمان عمليات الإيداع والصرف والحفاظ على الأموال ومسك محاسبة بذلك.
- ✓ ضمان مسك الدفاتر اللازمة المفتوحة لتقييد العمليات المذكورة أعلاه.
- ✓ متابعة برنامج تطبيق الإعلام الآلي المضبوط بعنوان الخزينة وتنسيقه وتقييم تنفيذه.
- ✓ ضمان مسك المحاسبة العامة، وبهذه الصفة يقوم بما يأتي:

⁽¹⁾المادة 04، قرار 07 سبتمبر 2005، مرجع سابق، ص 24-25.

✓ مركزة العمليات المحاسبية للخبزفة وكذا القفود المحاسبية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي ينجزها قابضو الإدارات المالية.

✓ محاسبة ومتابعة عمليات الحسابات المتاحة وحسابات التحويل والحسابات المتعلقة بالعمليات الواجب تصنفها وترتيبها.

✓ إعداد وإرسال الوثائق والكشوف المحاسبية الدورية في الآجال المحددة إلى العون المحاسب المركزي وإلى المصالح المعنية قانونا وكذا حسابات التسيير سنوية إلى جانب مجلس المحاسبة.

✓ ولهذا الغرض، يتكون مكتب الحافظة والمحاسبة من أربعة (4) أقسام فرعية هي:

✓ القسم الفرعي للمحاسبة العامة.

✓ القسم الفرعي للحافظة.

✓ القسم الفرعي لحسابات التسيير والأرشيف.

✓ القسم الفرعي للمنح.

✓ مكتب التسديد والتحصيل: يكلف بما يأتي⁽¹⁾ :

✓ ضمان مركزة جميع أوامر وحوالات الدفع المصدرة والمقبولة كنفقات من ميزانية الدولة والولايات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون أمين خزينتها عوناً محاسبياً وكذا الحسابات الخاصة للخبزفة من أجل تسويتها.

✓ ضمان مسك محاسبة الاعتمادات لميزانية الدولة والحسابات الخاصة للخبزفة.

✓ ضمان التكفل بالمعارضات الإدارية والقضائية وتنفيذها وتصنيفها.

✓ ضمان مسك محاسبة قروض ميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون المكتب محاسبها المؤهل ومتابعة وضعية الخزائن.

✓ التحقق قبل تسديد أية حوالة، من توفر الاعتمادات والأموال وكذا المبالغ القصوى للتخصصات المرخص بها.

✓ تحرير صكوك التحويل وتأشير سندات الدفع المباشرة.

✓ ضمان تقييد المبالغ المعاد تخصيصها ضمن الحسابات وتسويتها وتصنيفها.

(1) المادة 05، قرار 07 سبتمبر 2005، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- ✓ ضمان تقييد سندات الدفع المؤشر عليها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها.
- ✓ ضمان مسك الدفاتر الضرورية المفتوحة لتقييد كل عملية من العمليات المذكورة أعلاه.
- ✓ إعداد كشوف وحالات تطور أرصدة الحسابات التي تشمل العمليات المذكورة أعلاه.
- ✓ ضمان تحصيل اعتمادات الدولة والجماعات العمومية التي يكون أمين خزنتها محاسبها المؤهل.
- ✓ ضمان التكفل بأوامر الإيرادات وقرارات إقفال الحسابات الدائنة وتصفيتها.
- ✓ مباشرة المتبعات القضائية في إطار التنظيم الساري المفعول.
- ✓ ضمان متابعة ومحاسبة الأموال والقيم الخاصة بالولاية والمؤسسات العمومية التي يكون أمين خزنتها محاسبها الأول.
- ✓ إعداد كشوف وحالات المبالغ المتبقية الواجب تحصيلها.
- ✓ ضمان مسك الدفاتر لأجل تقييد عمليات التكفل وتحصيل المبالغ المتبقية الواجب تحصيلها وتصفية أوامر الإيرادات.
- ✓ ولهذا الغرض، يتكون مكتب التسديد والتحصيل من خمسة (5) أقسام فرعية:
- ✓ القسم الفرعي للمعارضات.
- ✓ القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة.
- ✓ القسم الفرعي للتسديد.
- ✓ القسم الفرعي لمحاسبة التسديدات.
- ✓ القسم الفرعي للتحصيل.
- ✓ مكتب المراقبة والتحقيق: يكلف بما يأتي⁽¹⁾:
- ✓ إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي للتحقق.
- ✓ ضمان مراقبة وفحص التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ومؤسسات التعليم الوطنية المتواجدة على مستوى الولاية.

(1) المادة 06، قرار 07 سبتمبر 2005، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

- ✓ ضمان مسك محاسبة خاصة بقسائم الإيرادات.
- ✓ ضمان مسك محاسبة الإيرادات وتصديق الأوراق النقدية التي كلف بها.
- ✓ متابعة تنفيذ عمليات تسوية تسير المحاسبين والمراقبة.
- ✓ إعداد تقارير التحقق ومذكرات تلخيصيه وكذا تقرير سنوية لتحليل شروط تنفيذ برنامج التحقق.
- ✓ ولهذا الغرض، يتكون مكتب المراقبة والتحقق من القسم الفرعي للمراقبة والتحقق ومن أربعة (4) إلى سنة (6) فرق تحقق توضع كل واحدة منها تحت سلطة رئيس فرقة.
- ✓ **مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف:** يكلف مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف بالاتصال مع الهياكل المختصة المعينة بما يأتي⁽¹⁾:
- ✓ دراسة واقتراح كل تدبير يتعلق بأمن المركز المحاسبي.
- ✓ ضمان سير وصيانة الأملاك المنقولة والعقارية للخزينة.
- ✓ السهر على حفظ الأرشيف.
- ✓ مسك المحاسبة وجرد المركز المحاسبي.
- ✓ متابعة التسيير الإداري لموظفي المركز المحاسبي.
- ✓ متابعة أنظمة الإعلام الآلي واستغلالها.
- ✓ القيام بتنظيم سير العمل على مستوى الخزينة.
- ✓ ولهذا الغرض، يتكون مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف من قسمين (2) فرعين:
- ✓ القسم الفرعي للموظفين والوثائق والتكوين.
- ✓ القسم الفرعي للوسائل والصيانة والأمن وحفظ الأرشيف.
- ✓ **مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية:** يكلف بما يأتي⁽²⁾:

(1) المادة 07، نفس المرجع، ص 26.

(2) المادة 08، قرار 07 سبتمبر 2005، مرجع سبق ذكره، ص 26.

✓ مراقبة التكفل بأوامر الإيرادات للمتعلقة بالحقوق غير الضريبية وحقوق الأملاك الوطنية والتي يوكل تحصيلها قانونا إلى خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية. مركزة المعطيات الإحصائية التي تعدها خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية.

✓ مراقبة المحاضر والوضعيات المالية والمحاسبية التي يعدها أمناء خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية خلال قرارات إقفال الحسابات الظرفية أو النهائية لنهاية التسيير.

✓ مراقبة الحسابات وتأشيرها عند تغيير المحاسبين والسهر على إنجاز العمليات المرتبطة بها.

✓ مراقبة وضعية تحصيل الإيرادات البلدية والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية بصفة عامة لكل تحصيل إيراد موكل قانونا للخزينة وتحديد النقائص أو التأخيرات الممكنة وتحديد الإجراءات الكفيلة بتداركها وإزالتها.

✓ السهر على حماية مصالح الخزينة خلال الصفقات التي تسجلها مكاتب التوثيق والسهر على التنفيذ السريع لإشعارات الغير المبلغة لأشخاص الحائزين المعنيين بهذه الصفة.

✓ السهر على تصفية حسابات التسيير المالي والمحاسبي للبلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية المحلية التي يقدمها أمناء الخزائن المسيرون.

✓ ولهذا الغرض يتكون مكتب عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية وخزائن المراكز الاستشفائية الجامعية من قسمين (2) فرعين:

✓ القسم الفرعي لمتابعة المراقبة.

✓ القسم الفرعي لتصفية الحسابات.

كـ مكتب مراقبة البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية: يكلف بما يأتي⁽¹⁾:

✓ مراقبة الميزانيات الابتدائية والإضافية ورخص فتح الاعتمادات للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تضمن تسييرها المالي الخزائن الموزعة عبر الولايات.

✓ مراقبة تنفيذ الإيرادات المتوقعة ضمن ميزانيات هذه البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية المحلية.

(1) المادة 09، نفس المرجع، من 26-27.

✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل لكل إيراد قابل لذلك على مستوى كل خزينة، وتحليل النقائص في التصفية والتأخيرات الملاحظة في تنفيذ الإجراءات الإلزامية، وتحديد أسبابها واقتراح الإجراءات التي تهدف إلى تقويم الوضعية.

✓ ولهذا الغرض، يتكون مكتب مراقبة ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية من:

✓ القسم الفرعي لمتابعة عمليات الميزانية.

✓ القسم الفرعي لمتابعة عمليات التحصيل.

✓ فرقة إلى فرقتين للتحقق توضع كل واحدة منها تحت سلطة رئيس فرقة.

✓ مكتب الإعلام الآلي: يكلف بما يأتي:⁽¹⁾

✓ تجسيد العمليات التي تبادر بها المصالح المركزية.

✓ وضع التطبيقات واستغلالها.

✓ ضمان أمن المعطيات والتجهيزات.

✓ تبليغ المعطيات المحاسبية.

✓ السهر على حسن سير النظام.

✓ توفير المعلومات الخاصة بتشغيل النظام.

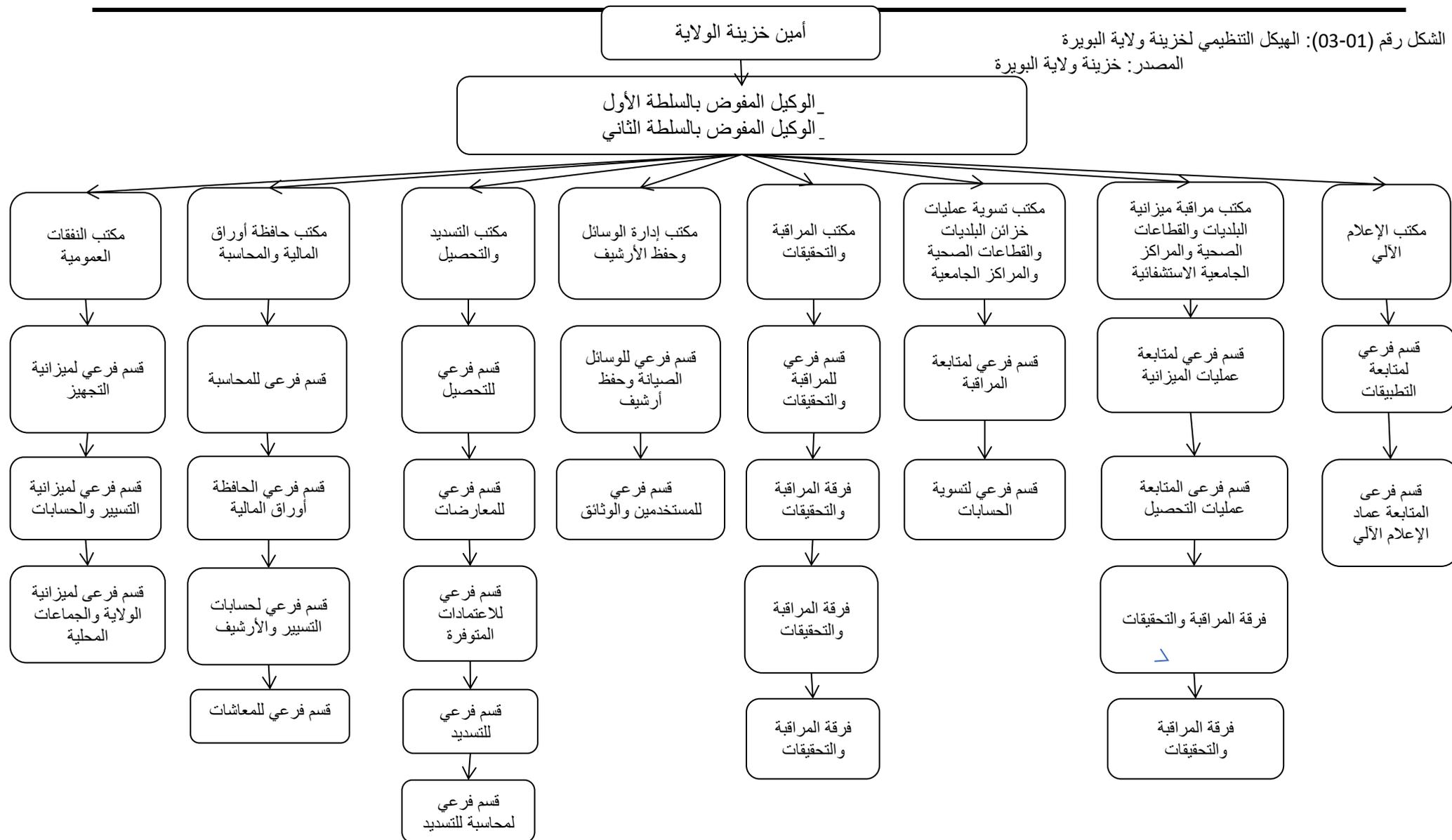
✓ ولهذا الغرض يتكون مكتب الإعلام الآلي من قسمين (2) هما:

✓ القسم الفرعي لمتابعة التطبيقات.

✓ القسم الفرعي لمتابعة التجهيزات

⁽¹⁾المادة 10، قرار 07 سبتمبر بمادة 2005، مرجع سابق، ص 27.

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية البويرة
المصدر: خزينة ولاية البويرة



المطلب الثالث: مهام خزينة ولاية البويرة.

تعتبر الخزينة بمثابة بنك وصندوق الدولة والإدارة التي تسهر على مراقبة الميزانية وقبول صرف النفقات الخاصة بها وتجميع إيراداتها

فحسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي 40..03 المؤرخ في 19 جانفي 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 129..91 المؤرخ في 11 ماي 1991 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها تكلف خزينة الولاية بالمهام التالية

✓ تنفيذ كل عمليات الإيرادات والنفقات والموازنة وميزانيات الدولة والحسابات الخاصة للخزينة وكذلك ميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تتولى تسييرها

✓ تتولى رقابة وفحص صناديق التسبيقات والإيرادات وتسيير الأعوان المحاسبين في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموجود في إقليم الولاية

✓ تجمع مركزيا العمليات التي تقوم بها مصالحها والعمليات التي يقوم بها لحساب الخزينة محاسبون عموميون آخرون قصد إدراجها في المحاسبة وإعداد الوثائق والبيانات الدورية المتعلقة بها وإرسالها إلى العون المحاسب المركزي في الخزينة وإلى الهيئات والمصالح المعنية

✓ تتداول الأموال وتقوم بحركات حسابات أرصدة الخزينة

✓ تتولى حراسة الأموال والقيم وحفظها كما تحرس وتحفظ الأوراق الثبوتية الخاصة بالعمليات المالية والمحاسبية التي تتكفل بها

✓ يتأكد باستمرار من التسيير الفعال لحركات الأموال والقيم الخاصة بالخزينة وتسهر قدر حدود الإمكان على عدم تجميدها أو حبسها

✓ تسهر على امن الأموال والقيم سواء فيما يتعلق بحفظها أو عند تحويلها

✓ تصفية عمليات خزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية

✓ جاءت المادة 06 من القرار المؤرخ في 07 سبتمبر 2005 تطبيقا للمرسوم رقم 40..03. تضم الخزينة الولائية الموضوعة تحت سلطة أمين خزينة يساعده وكيل مفوض او وكيلين مفوضان اثنان, 08 مكاتب على الأكثر منظمة في فروع .

☞ أمين خزينة وهو اول مسؤول للخزينة وهو محاسب ميزانية الدولة وله مسؤولية مالية ومدنية
☞ سلطة المفوض *fonde pouvoir* هناك مفوضان لهما مسؤولية تعويض أمين الخزينة في مهامه في حالة غياب هذا الأخير والتأكد من حسن تسيير المصالح العمومية .

المبحث الثاني: واقع التهرب الضريبي في ولاية البويرة

التهرب الضريبي يمثل مشكلة كبيرة تؤثر على خزينة الدولة في عديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر، ولاية البويرة، كجزء من الجزائر، تواجه تحديات مشابهة. التهرب الضريبي يمكن ان يتضمن عدة اشكال مثل عدم الابلاغ عن دخل الحقيقي، تقديم معلومات خاطئة، او استغلال ثغرات القانونية لتجنب دفع الضرائب المستحقة.

المطلب الاول: اسباب التهرب الضريبي وطرق التمويل في ولاية البويرة

اولا: اسباب التهرب الضريبي في ولاية البويرة

الاسباب المحتملة للتهرب الضريبي في ولاية البويرة:

☞ **الثقة في النظام الضريبي:** نقطة الثقة في كيفية استخدام الاموال العامة يمكن ان يدفع بعض المواطنين الى التهرب من الضرائب.

☞ **التعقيد الاداري:** الأنظمة الضريبية المعقدة يمكن ان تؤدي الى اخطاء، سواء كانت معتمدة او غير معتمدة.

☞ **الوعي الضريبي:** قلة الوعي بأهمية الضرائب وكيفية حسابها ودفعها يمكن ان تساهم في التهرب الضريبي.

☞ **الرقابة الغير الكافي:** ضعف الية الرقابة والتفتيش يمكن ان يسهل على الافراد والشركات التهرب من دفع الضرائب.

ثانيا: تمويل الخزينة العمومية لولاية البويرة

تمويل الخزينة العمومية لولاية البويرة يمكن أن يتم عبر عدة طرق، بما في ذلك (1):

☞ **الميزانية العامة:** تخصيص ميزانية من ميزانية الدولة أو ميزانية الحكومة المحلية لتمويل الخزينة العمومية. يمكن توجيه الأموال من القطاعات المختلفة نحو هذا الغرض.

(1) - معلومات مقدمة من طرف الخزينة العمومية.

- ☞ **القروض والتمويل الدولي:** البحث عن التمويل من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الوكالات الإنمائية الدولية الأخرى التي تقدم تمويلًا للمشاريع العمومية.
- ☞ **الشراكات الاستثمارية الخاصة:** يمكن البحث عن الشراكات مع القطاع الخاص، حيث يمكن للشركات أو المستثمرين المهتمين بالمشاركة في تمويل وتشغيل المشاريع العمومية مقابل مكافآت مالية.
- ☞ **التبرعات والهبات:** يمكن الحصول على تمويل من خلال التبرعات والهبات من الجهات الخاصة أو المنظمات الدولية أو الأفراد الذين يهتمون بدعم المشاريع العمومية.
- ☞ **الاستثمارات الداخلية:** استخدام الموارد المالية المتاحة داخل الولاية أو البلدية لتمويل مشاريع الخزينة العمومية.
- ☞ **التمويل البيئي:** البحث عن برامج تمويل مخصصة للمشاريع البيئية والمستدامة التي يمكن أن تدعم الخزينة العمومية.
- هناك طرق أخرى للتمويل النقدي لمشاريع الخزينة العمومية في ولاية البويرة، وتشمل ما يلي:
- ☞ **الضرائب والرسوم:** يمكن تخصيص جزء من الإيرادات الضريبية والرسوم المحلية لتمويل مشاريع الخزينة العمومية. يمكن فرض رسوم إضافية على الخدمات أو السلع المستهلكة لتوجيه التمويل نحو هذه المشاريع.
- ☞ **القروض الداخلية:** يمكن اللجوء إلى البنوك المحلية أو الهيئات المالية الأخرى للحصول على قروض تمويلية لتمويل مشاريع الخزينة العمومية. يتم سداد هذه القروض عبر الإيرادات المستقبلية من المشروع⁽²⁾.
- ☞ **المساهمات الحكومية المحلية:** بجانب المساهمات الحكومية من الميزانية العامة، يمكن تخصيص جزء من الموارد المالية للبلديات أو الجهات المحلية الأخرى لتمويل مشاريع الخزينة العمومية.
- ☞ **التمويل الخارجي من القطاع الخاص:** يمكن تشجيع الاستثمارات من الشركات الخاصة المحلية أو الدولية من خلال الترتيبات المالية مثل التمويل بنظام "بناء، تملك، تشغيل، ونقل الملكية" (BOT) أو الشراكات العامة-الخاصة (PPP).

(2) - معلومات مقدمة من طرف الخزينة العمومية.

☞ **الصناديق السيادية والاستثمار السيادي:** بعض الدول تستخدم الصناديق السيادية

للاستثمار في المشاريع العمومية، وهي صناديق استثمار تملكها الحكومة وتديرها لتحقيق العوائد المالية على المدى الطويل.

☞ **البيع المسبق (Pre-Sales):** يمكن تمويل جزء من تكاليف المشروع من خلال بيع المنتجات

أو الخدمات المرتبطة بالمشروع قبل البدء في تنفيذه بالكامل.

☞ اختيار الطرق المناسبة للتمويل يتطلب دراسة شاملة للظروف المحلية والتحديات المالية

والاقتصادية المحتملة.

إليك بعض الطرق الإضافية للتمويل المالي لمشاريع الخزينة العمومية:

☞ **الاستثمار الخاص:** يمكن جذب الاستثمارات من القطاع الخاص من خلال برامج الشراكة

العامة-الخاصة (PPP)، حيث يتم تطوير وتشغيل المشروع بالتعاون مع شركاء خاصين في مقابل مكاسب مالية.

☞ **السندات الحكومية:** يمكن للحكومة إصدار سندات لجمع الأموال من الأفراد والمؤسسات بمقابل

دفع فائدة، وتستخدم هذه الأموال لتمويل مشاريع الخزينة العمومية.⁽³⁾

☞ **التمويل الإسلامي:** يمكن اللجوء إلى آليات التمويل الإسلامي مثل التمويل بالمشاركة

(Musharakah) أو التمويل بالإجارة (Ijarah) أو الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع الخزينة العمومية

وفقاً للمبادئ الشرعية.

☞ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** جذب الاستثمارات المباشرة من الخارج لتمويل مشاريع الخزينة

العمومية، سواء عبر توجيه الاستثمارات المباشرة للمشاريع المحددة أو من خلال الاستثمار في صناديق

البنية التحتية أو الشركات المختصة بالمشاريع العامة.

☞ **التمويل الخارجي المباشر:** الحصول على التمويل المباشر من الجهات الدولية مثل البنك

الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنوك الإقليمية، والمنظمات الإنمائية الدولية الأخرى.

☞ **الاستثمارات الرأسمالية:** جذب الاستثمارات الرأسمالية من الشركات الخاصة أو الصناديق

الاستثمارية لتمويل مشاريع الخزينة العمومية مقابل حصولهم على حصة في الأرباح أو حقوق استخراج.

(3) - معلومات مقدمة من طرف الخزينة العمومية.

ثالثا: أشكال التهرب الضريبي اكثر انتشار في الجزائر

في الجزائر، هناك عدة أشكال من التهرب الضريبي التي قد تكون أكثر انتشارًا. من بين هذه الأشكال:

☞ **عدم الإفصاح عن الدخل:** يتمثل هذا الشكل في عدم تقديم الإقرارات الضريبية بالشكل

الصحيح أو في عدم الإفصاح عن جميع مصادر الدخل، مما يؤدي إلى تقليل الضرائب المستحقة.

☞ **تقليل الدخل المعلن:** يقوم بعض الأفراد والشركات بتقليل الدخل المعلن بطرق غير شرعية،

مثل تضخيم النفقات أو التلاعب بالسجلات المالية لتقليل الضرائب المستحقة.

☞ **التهرب عبر التصدير والاستيراد:** يمكن استغلال الفوارق في القيم المعلنة للمنتجات المصدرة

أو المستوردة لتقليل الضرائب، مما يؤدي إلى خسارة العائدات الضريبية للدولة.

☞ **التهرب من ضريبة القيمة المضافة (ضريبة القيمة المضافة):** يمكن للأفراد والشركات

تجنب دفع ضريبة القيمة المضافة عن طريق عدم تسجيل المبيعات بشكل صحيح أو تقليل القيمة

المضافة المفروضة على المبيعات.

☞ **تحويل الأموال إلى الخارج:** يمكن للأفراد والشركات نقل الأموال إلى الخارج وتفادي دفع

الضرائب في الجزائر من خلال استخدام شركات تابعة في دول ذات ضرائب منخفضة أو عدم التصريح

بالدخل الخارجي.

☞ **استغلال الثغرات القانونية:** يمكن للأفراد والشركات استغلال ثغرات في التشريعات الضريبية

لتقليل الضرائب المستحقة، مثل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية بطرق غير قانونية.

تلك هي بعض الأشكال الشائعة للتهرب الضريبي في الجزائر، وتتطلب مكافحة هذه الظاهرة جهوداً

مستمرة وشاملة من السلطات الضريبية لتعزيز الامتثال الضريبي وضمان عدالة النظام الضريبي.

☞ **البيع وشراء دون فواتير:** هو أحد أشكال التهرب الجبائي الشائعة في الجزائر وفي العديد من

الدول الأخرى. يقوم الأفراد والشركات في بعض الأحيان بتجنب استخدام الفواتير لتسجيل المبيعات أو

الشراءات بهدف تقليل الضرائب المستحقة. ومن بين الأسباب التي تجعل هذا النوع من التهرب شائعاً:

✓ **تجنب دفع الضرائب:** من خلال عدم تسجيل المبيعات أو الشراءات وعدم إصدار الفواتير،

يمكن للأفراد والشركات تجنب دفع الضرائب المستحقة على العمليات التجارية.

✓ **تجنب الرقابة الضريبية:** بعدم استخدام الفواتير، يصبح من الصعب على السلطات الجبائية

تتبع العمليات التجارية والتحقق من دقة التقديرات الجبائية.

✓ **زيادة الأرباح:** عن طريق تجنب دفع الضرائب، يمكن للأفراد والشركات زيادة أرباحها وتحقيق مزيد من الربحية.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذه الممارسات غير قانونية وتعتبر مخالفة للتشريعات الجبائية. وتشكل هذه الأنشطة تهديدًا للنظام الجبائي وللاقتصاد بشكل عام، حيث يؤدي تهرب الجباية إلى تقليل الإيرادات الحكومية ويؤثر سلبيًا على الخدمات والمشاريع التي يمكن تمويلها من خلال هذه الإيرادات. لذلك، تعمل السلطات الجبائية بجد لمكافحة هذه (4).

نعم، إخفاء بعض النشاطات التجارية هو شكل آخر من أشكال التهرب الجبائي الذي يمكن أن يكون شائعًا في الجزائر وغيرها من البلدان. يتمثل هذا الشكل في عدم إعلان أو تسجيل بعض النشاطات التجارية أو الدخل للسلطات الجبائية، ويمكن أن يكون له العديد من الأسباب:

✓ **تقليل الضرائب المستحقة:** من خلال عدم تسجيل بعض النشاطات التجارية أو الدخل، يمكن للأفراد والشركات تجنب دفع الضرائب المستحقة عليها.

✓ **تجنب الالتزامات القانونية:** يمكن أن يكون لتجنب الالتزامات القانونية الأخرى مثل اللوائح البيئية أو السلامة أو تسجيل الأعمال تأثيرًا إيجابيًا على الربحية، وهو ما قد يدفع بعض الأشخاص إلى إخفاء بعض النشاطات.

✓ **تجنب المراقبة والرقابة:** من خلال عدم إعلان بعض النشاطات، يمكن للأفراد والشركات تجنب المراقبة والرقابة التي تفرضها السلطات الجبائية والحكومية.

✓ **تفادي المساءلة القانونية:** قد يخشى البعض من المساءلة القانونية أو العواقب القانونية المحتملة لبعض النشاطات، ولذلك يقومون بإخفاء هذه النشاطات.

✓ **التنظيم غير الشرعي:** في بعض الحالات، يمكن أن تكون النشاطات التي يتم إخفاؤها جزءًا من أنشطة غير شرعية مثل تهريب السلع أو غسل الأموال.

يعتبر إخفاء بعض النشاطات التجارية عملية غير قانونية وقد تتسبب في عقوبات قانونية صارمة عندما يتم اكتشافها. لذا، يجب على الأفراد والشركات الالتزام بجميع القوانين واللوائح المتعلقة بالإفصاح والتسجيل الضريبي.

(4) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي القطاع غير الرسمي او هام وحقائق ، الجزائر ، 2004، الصفحة 168.

✍ **تخفيض سعر المبيعات:** هو أحد الأساليب التي قد يستخدمها الأفراد والشركات للتهرب الضريبي. في الجزائر أو في أي بلد آخر، يمكن أن يكون لهذا التصرف العديد من الأسباب والتي قد تشمل⁽⁵⁾:

✓ **تقليل الإيرادات المعلنة:** من خلال خفض سعر المبيعات، يمكن للأفراد والشركات تقليل

الإيرادات المعلنة في الإقرارات الضريبية، وبالتالي تقليل الضرائب المستحقة.

✓ **زيادة السوقية:** يمكن استخدام تخفيض سعر المبيعات كاستراتيجية تسويقية لزيادة حصة السوق

أو للتنافس مع الأسعار المنخفضة للمنافسين، ولكن قد يتم استغلالها أيضًا لأغراض تهريبية.

✓ **تجنب الضرائب:** بتخفيض سعر المبيعات، يمكن للأفراد والشركات تقليل القيمة المضافة

المفروضة على المبيعات، وبالتالي تقليل الضرائب المستحقة.

✓ **تجنب الإفصاح:** قد يكون لتخفيض سعر المبيعات دور في عدم إفصاح الشركات عن إيراداتها

الفعلية، مما يؤدي إلى تقليل الضرائب والتكاليف المرتبطة بالتسجيل والإفصاح.

✓ **زيادة الأرباح غير المعلنة:** من خلال خفض سعر المبيعات، يمكن للأفراد والشركات زيادة

الأرباح غير المعلنة أو الأرباح غير الرسمية التي لا يتم تسجيلها رسميًا.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن استخدام تخفيض سعر المبيعات بهدف التهرب الضريبي يعتبر مخالفًا

للقوانين الضريبية، وقد يتسبب في عقوبات قانونية صارمة إذا تم اكتشافه. لذا، يجب على الأفراد

والشركات الالتزام بجميع القوانين واللوائح الضريبية المعمول بها.

تنظيم عمليات الاستيراد بأسماء أشخاص آخرين: هو نوع آخر من أنواع التهرب الضريبي والتجاري الذي

قد يتم استخدامه في الجزائر أو في أي بلد آخر. يتمثل هذا النوع من التهرب في تسجيل البضائع

المستوردة بأسماء أشخاص آخرين بدلاً من المستورد الفعلي أو الشركة المستوردة الحقيقية. يتم ذلك غالباً

بهدف تجنب دفع الرسوم الجمركية، الضرائب المستحقة، أو لتفادي القوانين واللوائح المتعلقة بالاستيراد.

هذا النوع من التهرب يشمل عدة ممارسات غير قانونية، ومن بينها:

(5) - مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، فريد كورتل، التهريب الضريبي والجمركي.

✓ **تلاعب في الإجراءات الجمركية:** يقوم المستورد بتسجيل البضائع بأسماء أشخاص آخرين لتفادي دفع الرسوم الجمركية أو لتجنب الإجراءات الجمركية الصارمة⁽⁶⁾.

✓ **تجنب الضرائب:** من خلال تسجيل البضائع بأسماء أشخاص آخرين، يمكن للمستورد تجنب دفع الضرائب المستحقة على الاستيراد.

✓ **تفادي القوانين واللوائح:** بتسجيل البضائع بأسماء أشخاص آخرين، يمكن للمستورد تفادي القوانين واللوائح المتعلقة بالاستيراد، مثل اللوائح البيئية أو الصحية أو الأمنية.

✓ **تجنب المساءلة القانونية:** قد يكون لتنظيم عمليات الاستيراد بأسماء أشخاص آخرين دور في تجنب المساءلة القانونية أو العواقب القانونية المحتملة لبعض الأنشطة غير القانونية.

يعتبر هذا النوع من التهرب مخالفاً للقوانين الضريبية والجمركية والتجارية، ويمكن أن يتسبب في عقوبات قانونية صارمة عندما يتم اكتشافه. لذا، يجب على الأفراد والشركات الالتزام بجميع القوانين واللوائح المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتهرب الضريبي في لولاية البويرة

من اجل محاربة الغش والتلمص الجبائي تقدمت مديرية الضرائب بواسطة مديريتها الولائية بشكوى الى مصالح العدالة وكالة الجمهورية قضاة التحقيق ففي سنة 2020 تقدمت ب 85 شكوى وفي 2021 وبين 90 شكوى اما في سنة 2022 فكانت ب 300 شكوى وسنة 2023 كانت ب 440 شكوى.

ومن خلال هذه الاحصائيات نلاحظ ان الشكاوى تهرب الضريبي تزداد من سنة لأخرى وبأضعاف مضاعفة وهذا ان دل على شيء فانه يدل على عدم نجاح الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر عام 1992.

وفي سنة 2022 و 2023 كانت الشكاوى على التوالي 825 و 1045 مقدمة وموزعة على حسب طبيعة المخالفة وعلى حسب طبيعة النشاط وهذا ما سنراه في الجدول الموالي:

(6) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق، الجزائر، 2004.

الجدول رقم (01-03): عدد الشكاوى حسب طبيعة المخالفة

عدد الشكاوى		طبيعة المخالفة
2023	2022	
545	450	الغش الجبائي
185	150	مخالفات في مادة حق الضمان
315	265	رفض الدفع وتنظيم الاعسار
1045	825	المجموع

المصدر: معلومات مقدمة من قبل مديرية الضرائب لولاية البويرة

الجدول رقم (02-03): عدد الشكاوى بحسب نوع النشاط

عدد الشكاوى		نوعية النشاط
2023	2022	
285	254	مستوردين
154	104	تجار الجملة
84	52	تجار متعددة
43	45	اشغال عمومية
256	168	قطاع الانتاج
172	145	صائغي وبائعي الذهب
42	57	نشاطات مختلفة
1045	825	المجموع

المصدر: معلومات مقدمة من قبل مديرية الضرائب لولاية البويرة

من خلال الدعاوي المقدمة على المستوردين التي قدرت بي 254 لسنة 2022 و 285 لسنة 2023 وتليها قطاع الإنتاج وصائغي وبائعي الذهب على الترتيب كما يلي حسب السنوات 2023/2022 (179- 154)(256-168)

وكذلك بنسبة المتقاربة النشاطات المختلفة بعد (104 هو 154) لسنة 2022-2023 الشكاوى المتبقية فهي للتجارة المتعددة، اشغال العمومية، قطاع الانتاج تتراوح بين 43 و84.

بعد دراستنا لإحصائيات التهرب الضريبي على مستوى ولاية البويرة 2022 و2023 لاحظنا ان عدد الشكاوى تزداد من سنة لأخرى فهل السبب يعزل الإدارة وللنقائص التي تشوبها ام راجع للمكلفين في حد ذاتهم؟

والسؤال الذي يبقى مطروح ما هي الوسائل الناجعة لمكافحة هذه الظاهرة؟ وهذا ما سنجيب عليه في المطلب الذي نحن في صدد التطرق اليه.

المطلب الثالث: اليات للحد من التهرب الضريبي التي تستعملها مديرية الضرائب لولاية البويرة

❖ الوسائل بشكل عام:

تعتمد وسائل مكافحة التهرب الضريبي التي تستخدمها مديرية الضرائب للولاية على السياسات الضريبية والتشريعات المعمول بها في الولاية، إلا أن هناك بعض الوسائل الشائعة التي يمكن أن تشملها استراتيجية مديرية ضرائب ولاية البويرة:

☞ **تطبيق القوانين الضريبية:** يجب على مديرية الضرائب لولاية البويرة تطبيق التشريعات الضريبية بكل صرامة، بما في ذلك فحص الإقرارات الضريبية والتحقق من دقة المعلومات المقدمة من قبل الأفراد والشركات.

☞ **تعزيز التفتيش والمراقبة:** يجب على مديرية الضرائب تعزيز جهود التفتيش والمراقبة للتحقق من الامتثال الضريبي، وذلك من خلال فحص السجلات المالية والمراقبة الميدانية للأنشطة التجارية.

☞ **تشديد الرقابة على النقل المالي:** من خلال مراقبة الحركات المالية وتتبع التحويلات النقدية، يمكن مديرية الضرائب تقليل فرص التهرب الضريبي عن طريق تحليل النشاط المالي غير المعلن.

☞ **تطبيق التكنولوجيا:** يمكن استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات لتحسين جودة الرصد والتفتيش الضريبي، مما يزيد من فعالية جهود مكافحة التهرب الضريبي.

☞ **التوعية والتثقيف:** يمكن أن تلعب الحملات التوعوية دوراً هاماً في زيادة الوعي بأهمية الامتثال الضريبي وتبني ثقافة الامتثال لدى الأفراد والشركات.

☞ **التعاون مع السلطات القضائية:** يجب على مديرية الضرائب لولاية البويرة التعاون مع الجهات القضائية لتطبيق العقوبات على المتهمين الضريبيين وتحقيق العدالة الضريبية. باستخدام هذه الوسائل، يمكن مديرية ضرائب ولاية البويرة الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الضريبي في الولاية⁽⁷⁾.

❖ الوسائل الوقائية:

لحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تعتمد مديرية الضرائب لولاية البويرة على مجموعة من الوسائل الوقائية. إليك بعض الوسائل الوقائية التي قد تستخدمها:

☞ **التوجيه والتثقيف الضريبي:** تقديم المعلومات والتثقيف حول الالتزامات الضريبية وأهمية الامتثال الضريبي يمكن أن يساعد في تقليل الفجوات التي يمكن أن تؤدي إلى التهرب الضريبي.

☞ **التشريعات الضريبية الشفافة والواضحة:** تطوير التشريعات الضريبية بطريقة تجعلها سهلة الفهم وصارمة في نفس الوقت يمكن أن يقلل من الثغرات التي يمكن أن تستغلها الأطراف المهتمة بالتهرب.

☞ **تطوير نظم الإدارة الضريبية:** تحديث وتطوير النظم الضريبية وتحسين الإجراءات الإدارية يمكن أن يساهم في زيادة الفعالية في كشف ومعالجة التهرب الضريبي.

☞ **المراقبة المستمرة والتقييم الدوري:** إجراء مراقبة دورية وتقييم لنظام الضرائب وتنفيذه للكشف عن أية ثغرات أو نقاط ضعف يمكن استغلالها من قبل المتهمين.

☞ **تعزيز التعاون مع القطاع الخاص:** التعاون مع الشركات والأفراد لتوفير الدعم والإرشاد حول التزاماتهم الضريبية وكيفية تجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي.

☞ **تطبيق التكنولوجيا الحديثة:** استخدام التكنولوجيا لتحسين جودة البيانات وتعزيز فعالية عمليات الرصد والرقابة على الامتثال الضريبي.

باستخدام هذه الوسائل الوقائية، يمكن مديرية الضرائب لولاية البويرة تعزيز الامتثال الضريبي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي بشكل فعال⁽⁸⁾.

(7) – معلومات مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية البويرة.

(8) – نفس المرجع السابق.

❖ الوسائل الرقابية:

مديرية الضرائب لولاية البويرة تستخدم مجموعة من الوسائل الرقابية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي. إليك بعض الوسائل الرقابية التي قد تستخدمها:

✍ **تدقيق الضرائب:** يقوم مفتشو الضرائب بتدقيق السجلات المالية والإقرارات الضريبية للأفراد والشركات للتحقق من دقة التقديرات الضريبية والامتثال الضريبي.

✍ **المراقبة الميدانية:** تقوم مديرية الضرائب بإجراء زيارات ميدانية للشركات والأفراد للتحقق من صحة المعلومات المالية المقدمة والامتثال الضريبي.

✍ **تحليل البيانات الضريبية:** يتم استخدام التحليلات الضريبية والنماذج الإحصائية لتحديد الأنماط غير المعتادة في الإقرارات الضريبية والتحقق منها.

✍ **مراقبة النقل المالي:** يتم مراقبة حركات الأموال والتحويلات المالية للتحقق من عدم إخفاء الدخل أو التلاعب بالبيانات المالية.

✍ **تبادل المعلومات الضريبية:** يتم التعاون مع السلطات الأخرى والجهات الضريبية الدولية لتبادل المعلومات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود.

✍ **استخدام التكنولوجيا:** يمكن استخدام أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة الرصد والتحليل الضريبي وتعزيز القدرة على اكتشاف حالات التهرب الضريبي. باستخدام هذه الوسائل الرقابية، تعمل مديرية الضرائب لولاية البويرة على ضمان الامتثال الضريبي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي بشكل فعال⁽⁹⁾.

❖ الوسائل العقابية:

مديرية الضرائب لولاية البويرة تستخدم مجموعة من الوسائل العقابية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الضريبي. إليك بعض الوسائل العقابية التي قد تستخدمها:

✍ **فرض غرامات مالية:** يتم فرض غرامات مالية على المتهربين الضريبيين بناءً على الانتهاكات التي يرتكبونها، حيث تكون هذه الغرامات عادة مرتبطة بنسبة مئوية من المبالغ التي تم تهريبها.

(9) - نفس مرجع السابق.

- ☞ **العقوبات القانونية:** في حالات الانتهاكات الجسيمة للتشريعات الضريبية، يمكن فرض عقوبات قانونية على المتهربين الضريبيين، والتي قد تشمل العقوبات الجنائية مثل السجن.
- ☞ **حجز الأصول:** في بعض الحالات، يمكن مديرية الضرائب حجز الأصول أو الممتلكات للمتهربين الضريبيين لتعويض الضرائب المستحقة والغرامات.
- ☞ **إلغاء الامتيازات والإعفاءات:** في حالة اكتشاف التهرب الضريبي، يمكن سحب الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي تمتع بها المتهربون.
- ☞ **نشر الأسماء:** قد تقوم مديرية الضرائب بنشر أسماء المتهربين الضريبيين للتشهير بهم والتحذير من محاولات التهرب الضريبي.
- ☞ **تعزيز الرقابة الضريبية المستقبلية:** من خلال تشديد الرقابة الضريبية المستقبلية على المتهربين المشتبه بهم، يمكن تقليل فرص تكرار التهرب الضريبي في المستقبل.
- باستخدام هذه الوسائل العقابية، تعمل مديرية الضرائب لولاية البويرة على تعزيز الامتثال الضريبي وتحفيز الأفراد والشركات على الامتثال للتشريعات الضريبية بدقة⁽¹⁰⁾.

(10) - معلومات مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية البويرة.

خلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التهرب الضريبي في ولاية البويرة من خلال فهم أسبابه، آثاره، والعوامل المؤثرة فيه. التهرب الضريبي يعد مشكلة كبيرة تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي والوطني، حيث يؤدي إلى تقليص الإيرادات الحكومية وبالتالي التأثير على تمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية. تتعدد أسباب التهرب الضريبي في ولاية البويرة وتشمل العوامل الاقتصادية مثل الظروف الاقتصادية الصعبة، العوامل الاجتماعية والثقافية مثل قلة الوعي الضريبي وانتشار الفساد، بالإضافة إلى العوامل القانونية والإدارية مثل ضعف النظام الضريبي وغياب الرقابة الفعالة. تشير الإحصاءات إلى أن هناك قطاعات اقتصادية معينة تشهد معدلات تهرب ضريبي مرتفعة في الولاية، مما يتطلب تركيز الجهود الرقابية عليها. وقد تناول بعض الحالات الفعلية للتهرب الضريبي كمؤشرات على حجم المشكلة وتنوعها.



الخاتمة

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التسلط على ظاهره التهرب الضريبي، الذي يعد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني واستقرار المجتمعات، والتي تسعى الدول جاهده الى جمع الضرائب كمصدر رئيس لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية والتحقيق التنمية المستدامة، الى ان ظاهرة التهرب الضريبي تعرقل هذه الجهود، حيث يلجا بعد الافراد وشركه الى اساليب غير قانونية لتجنب دفع الضرائب المستحقة، مما يخلق فجوة في ايرادات الحكومة.

يترك ضرب ضريبي افر سلبيا عميقا على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام وعلى مديرية الضرائب بشكل خاص، ويؤدي التهرب الى نقص ايرادات العامة، مما يحد من قدره الدولة على تمويل الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية.

هذا النقص يؤثر على جودة الحياة للمواطنين ويزيد من فجوى الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع. علاوة على ذلك يؤدي التهرب الى تآكل ثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، مما يعزز الشعور بعدم العدالة.

ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري تعزيز الالتزام الضريبي والتطبيق القوانين بصرامة لضمان تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والالتزام الضريبي ليس مجرد واجب قالوا لي بل هو الجزء الثاني في بناء مجتمع قوي ومستمر.

❖ اختبار الفرضيات:

هل التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني؟، صحيح، لأن المكلف ضريبيا يقوم بالاحتيال على القانون من أجل عدم سداد قيمة الضريبة المستحقة عليه كليا أو سداد قيمة أقل من القيمة المستحقة.

هل التهريب الضريبي له أثار سلبية على اقتصاديات الدول؟، صحيح، لأنه يضعف الخزينة العامة لأي دولة حين يقلل من إيراداتها، ويضعف بالنتيجة من امكانياتها لتوفير الخدمات العامة لناس، ومن أجل مكافحته يجب تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وعصرنة الإدارة الضريبية.

هل التهرب الضريبي ليس له تأثير سلبي على الخزينة العمومية لأن المبالغ التي يتم التهرب منها تكون صغيرة وغير مؤثرة. خطأ، لأن التهرب الضريبي، حتى لو كان يبدو صغيراً على مستوى فردي، يتجمع ليشكل مبالغ كبيرة جداً على المستوى الوطني. هذه المبالغ الضائعة تؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية، مما يؤثر سلباً على قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، يزيد التهرب الضريبي من العبء الضريبي على المواطنين والشركات الملتزمة بالقوانين، مما يؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية ويقلل من الثقة في النظام الضريبي.

❖ النتائج:

- ☞ يؤدي التهرب الضريبي الى تقليل حجم الايرادات المتاحة، مما يؤثر سلبا على قدرة الحكومة على تنفيذ مشاريعها وخططها التنموية.
- ☞ يتسبب الضريبي في زيادة والنفقات، مما يؤدي الى زيادة الدين العام.
- ☞ يسهل التهرب الضريبي في تقويض الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث يشعر الافراد بظلم عند رؤية بعض الشركات والافراد يتهربون من الضرائب دون عقاب.
- ☞ عدم كفاءة النظام الضريبي وتعقيده.
- ☞ ضعف الرقابة والمحاسبة. ارتفاع معدلات الضرائب التي تشجع بعض الأفراد والشركات على التهرب.
- ☞ انخفاض الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية.
- ☞ تأثير سلبي على تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.
- ☞ تبسيط النظام الضريبي وتحسين كفاءته.
- ☞ تعزيز الرقابة والمحاسبة باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.
- ☞ تخفيض معدلات الضرائب لتحفيز الامتثال الطوعي.
- ☞ زيادة الوعي الضريبي من خلال حملات توعية مستمرة
- ☞ تطوير آليات فعالة للكشف عن حالات التهرب الضريبي وملاحقتها قضائياً.
- ☞ دعم البحوث والدراسات المستمرة لفهم أسباب وأبعاد التهرب الضريبي واقتراح حلول مبتكرة.

❖ التوصيات:

- ☞ هي يجب تكثيف عملية الرقابة والتفتيش الضريبي من خلال فرق متخصصة تستخدم تقنية الحديثة لاكتشاف حالات التهرب الضريبي.
- ☞ ينبغي اعتماد نظم المعلومات المتقدمة لتحليل البيانات المالية والكشف عن الأنشطة غير القانونية بشكل أسرع وأكثر دقة
- ☞ نشر الوعي بين المواطنين والشركات حول اهمية الالتزام الضريبي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ☞ تبسيط وتسهيل الاجراءات الضريبية لتشجيع الامتثال الطوعي من قبل المكلفات.

☞ تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات المالية لضمان تطبيق القوانين الضريبية بشكل فعال.

❖ افاق الدراسة:

- ☞ دراسة تأثير التهرب الضريبي.
- ☞ استكشاف كيفية تأثير تهرب الضريبي على استثمار والابتكار وتربي، القطاع الخاص.
- ☞ تحليل تأثير التهرب الضريبي على المساواة الاجتماعية.
- ☞ دراسة السياسات والتشريعات التي يمكن تطبيقها لمكافحه التعرض الضريبي.
- ☞ تحليل العقوبات المفروضة على المتهربين وتأثيرها على السلوك الضريبي.

قائمة المصادر و المراجع

❖ الكتب

✍ بشار حسين العجل، الشيخ الدكتور، ضريبة المعاصرة في الفقه الاسلامي (سلسله الرسائل)، دار الكتب العلمية، 2018.

✍ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري : جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر.

✍ رضا السيد عبد العاطي، التصالح في الجرائم الضريبية، دار محمود للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، 2016.

✍ سامي عبد القادر، مبادئ ادارة الاعمال، مكتبة الانجل والمصرية للنشر والتوزيع ، ماي 2023 .
✍ عبد الله الحرسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، زهران للنشر ، الطبعة الاولى، 2012.

✍ علي ب ومحمود، الضريبة على القيمة المضافة مدخل تكاملي مقارنة الاتحاد الأوروبي والمجموعة العربية، الدار رسلان للنشر والتوزيع، 2023.

✍ علي غانم بو محمود، الاصلاح المالي واعادة الاعمار في فترات الازمات- دراسة تطبيقية-، رسلان للنشر والتوزيع، 2023.

✍ فارس السيشي، المنازعات الضريبية في التشريع الجزائر والقضاء الجزائري.

✍ فروم محمد الصالح، جباية المؤسسة:دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، ألفا للوثائق، الجزائر، 2021.

✍ محمد اب ونصار والأخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، دار النشرة الجامعة الأردنية، الاردن، 2003.

✍ محمد الخصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المنهج للنشر والتوزيع ، 2014.

❖ رسائل ومذكرات التخرج:

✍ بولوخ عيسى ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة باتنة، 2003-2004 .
✍ مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، فريد كورتل، التهريب الضريبي والجمركي.

✍ حاشي عبد الرحمن، اليات مكافحة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015-2016.

☞ رلى عبد الرزاق حسين، مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، مذكره ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، في المنازعات الضريبية، لكلية الدراسات العليا، جامع النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

☞ طرشي ابراهيم، التهرب الضريبي واليات مكافحته، ، مذكرة ضمن متطلبات ميل شهادة الماستر تخصص قانون العام للأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

☞ مراح فاروق، التهرب الضريبي (دراسة ميدانية مديرية الضرائب الولائية باتنة)، مذكره ضمن متطلبات النيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيثر بسكرة، 2010 2011.

☞ معاشو مليكة، اليات مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة ضمن المتطلبات من شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016.

☞ مقراني ايمان، منلايخاف محمد امين، الاليات والقانونية للحد من التهرب الضريبية، مذكرة ضمن لمتطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تسيير مؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع احمد دراية، أدرار، 2015-2016.

❖ المجالات:

☞ بوزيد سفيان، التهرب الضريبي... مفهوم وقياس، مجله المالية والاسواق، جامعہ مستغانم.

☞ سعدان شبايكي، ملاك قاره، التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة.

☞ عباس سامر شريف، التهرب الضريبي واساليب مكافحته، قسم القانون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2017.

☞ علي عباس سميران الحلبوسي، ظاهرة التهرب الضريبي في العراق وأثرها الاقتصادية والاجتماعية ووسائل معالجتها (دراسات تحليلية)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية المعارف 2019.

☞ مهدأوي عبد القادر، اليات القانونية الاتفاقية لمكافحه التهرب الضريبي الدولي، مجله دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جامعہ قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2015.

❖ الجريدة الرسمية والقوانين:

☞ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، المؤرخة في 23 ربيع الثاني 1427 الموافقة

21 ماي 2006، المادة 3 قرار مؤرخ في 3 شعبان 1426 الموافق ل 7 سبتمبر 2005 ، يحدد تنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها .

☞ المادة 33، ومن قانون الطابع.

❖ المطبوعات:

✍ نسرين معياش، محاضرات وتمارين في جباية المؤسسة موجهة للطلبة السنة الثالثة اداره اعمال ومالية مؤسسة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2019 2020.

❖ قوانين ومراسم:

✍ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، الجزائر, 2004.